

الآثار الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية

الدكتور

هيثم أسامة عبد المحسن مدين

دكتوراه فى القانون

ضابط شرطة بوزارة الداخلية

haithammadian00@gmail.com

الملخص باللغة العربية

شهد العالم خلال الآونة الأخيرة العديد من الأزمات، فما لبث أن هدأت جائحة كورونا لتبدأ الحرب الروسية الأوكرانية في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م ليشهد العالم بذلك أزمة جديدة تهدد الاستقرار العالمي، وقد فاقمت تلك الحرب المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والصحية والإنسانية التي يواجهها الاقتصاد العالمي، والتي أسفرت عن اضطرابات حادة في الأسواق العالمية للغذاء والطاقة والمال، وعرضت ١,٧ مليار شخص في العالم لمخاطر شديدة نتيجة تضخم الأسعار العالمية ولتتشد الأوضاع المالية العالمية، من بينهم ٥٥٣ مليون أصبحوا فقراء بالفعل و ٢١٥ مليون شخص باتوا يعانون من نقص التغذية.

فقد أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلي العديد من التحديات العالمية فقد تراجع النمو العالمي من ٦% عام ٢٠٢١م إلي ٣,٢% عام ٢٠٢٢م ثم ٢,٧% عام ٢٠٢٣م، ويرجع ذلك إلي الانخفاض الملحوظ في أكبر الاقتصادات العالمية، حيث نجد انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من عام ٢٠٢٢م وكذلك انخفاضاً في منطقة اليورو في النصف الثاني من عام ٢٠٢٢م، كما تشير التنبؤات إلي أن التضخم العالمي سيرتفع من ٤,٧% عام ٢٠٢١ إلي أكثر من ١٠% عام ٢٠٢٦م، وبناء على ذلك يجب علي مصر أن تقوم باستثمار مواردها المحلية بكفاءة.

الكلمات المفتاحية: الحرب الروسية الأوكرانية، النمو الاقتصادي، الركود، التضخم، الأداء الاقتصادي، الاقتصاد المصري، الطاقة، المواد الغذائية.

ABSTRACT

The world has witnessed many crises recently. The Corona pandemic soon subsided and the Russian–Ukrainian war began on February 24, 2022 AD. Thus, the world witnessed a new crisis threatening global stability. This war exacerbated the economic, social, health and humanitarian risks facing the global economy, which resulted in severe disturbances. In the global markets for food, energy and money, it has exposed 1.7 billion people in the world to severe risks as a result of global price inflation and tightening global financial conditions, including 553 million who have already become poor and 215 million people who are now suffering from malnutrition.

The Russian–Ukrainian war led to many global challenges. Global growth declined from 6% in 2021 to 3.2% in 2022 and then 2.7% in 2023. This is due to the noticeable decline in the largest global economies, where we find a decline in the gross domestic product. The total for the United States of America in the first half of 2022 AD, as well as a decrease in the Eurozone in the second half of 2022 AD. Predictions also indicate that global inflation will rise from 4.7% in 2021 to more than 10% in 2026 AD, and accordingly, I must Egypt must invest its local resources efficiently.

Keywords: The Russian–Ukrainian war, economic growth, recession, inflation, economic performance, Egyptian economy, energy, food.

مقدمة

تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في أزمة نزوح بشري كبير، وأحدثت خسائر كبيرة في الأرواح البشرية والاقتصاد، ولا يزال الاقتصاد العالمي يعاني بسبب تلك الحرب من خلال الإضطرابات الواضحة في التجارة وارتفاع أسعار الغذاء والوقود، وكلها من العوامل المؤدية إلى ارتفاع معدلات التضخم وما يترتب عليها من حرص شديد في أوضاع التمويل العالمية، وقد شهد النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو التي تعد الشريك الاقتصادي الأكبر للاقتصادات النامية تدهوراً ملحوظاً في النصف الثاني من عام ٢٠٢٢م بسبب زيادة الضغوط المالية وتعثر سلاسل الإمداد، من أجل هذا تم اختيار هذا الموضوع (الآثار الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية).

تقسيم الدراسة:

حتى يتسنى لنا الإلمام بالجوانب المختلفة لموضوع الدراسة قسمت الدراسة إلى ثلاث مباحث؛ تسبقهم المقدمة وتتبعهم خاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات. ونظراً لتأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي والاقتصاد المصري، فسوف نتناول الدراسة في هذا البحث في ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: المركز الاقتصادي لكل من روسيا وأوكرانيا.

المبحث الثاني: أبعاد الحرب الروسية الأوكرانية على الدول الأفريقية والعالم.

المبحث الثالث: آثار الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري.

المبحث الأول

المركز الاقتصادي

لكل من روسيا وأوكرانيا

تمكنت أوكرانيا من الحصول علي استقلالها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م وأصبحت دولة مستقلة عاصمتها كييف إضافة إلي جمهورية القرم ذاتية الحكم، ولكن بسبب خوف روسيا من التقارب بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والذي تعتبره روسيا تهديد علي أمنها القومي ظلت العلاقات الروسية الأوكرانية في توتر دائم.

وبالفعل قامت روسيا عام ٢٠١٤م بضم جمهورية القرم كما أعلنت سيطرتها علي جمهوريتان شعبيتان في دونيتسك ولوغانسك وبدأت بحشد قواتها الشبة عسكرية في منطقة الدونباس شرق أوكرانيا، ومن هنا كانت بداية لحرب غير معلنة، وخلال نفس العام في مدينة مينسك تم التوصل إلي اتفاقية بين حكومتي روسيا وأوكرانيا بشأن القوات الانفصالية في دونيتسك ولوغانسك وذلك لإيجاد حل سياسي للنزاع شرق أوكرانيا ولإنهاء الحرب ولكن بنود الاتفاقية لم تنفذ، وبعد التوقيع علي اتفاقية مينسك في فبراير ٢٠١٥م علي قيام نظام لا مركزي في دونيتسك ولوغانسك رفضت الحكومة المركزية في العاصمة كييف مما أدي إلي حرب أهلية طويلة نتج عنها ١٤٠٠٠ قتيل في حرب باردة.^(١)

وزاد التوتر بين روسيا وأوكرانيا لاسيما بعد أن أبدي الرئيس الأوكراني المنتخب عام ٢٠١٩م زيلينسكي عن استمرار بلاده في زيادة تعزيز توجيها نحو الغرب، وفي ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م كان الغزو الروسي علي الأراضي الأوكرانية معلنة أن التقارب الأوكراني مع الغرب يهدد أمنها القومي ومصالحها الحيوية وأن الهدف من غزو أوكرانيا هو منعها من الانضمام إلي حلف الناتو ونزع السلاح الأوكراني وإسقاط النظام السياسي بها.^(٢)

(١) أحمد جلال محمود عبده، السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها علي

حلف الناتو، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، (١٦٤)، ٢٠٢٢.

(٢) المرجع السابق.

المطلب الأول

أهمية الاقتصاد الروسي والأوكراني

أولاً: أسباب استمرار مدة الحرب الروسية الأوكرانية:

- تعددت الأسباب وراء استمرار الحرب الروسية الأوكرانية ومن أهمها:
 - الاستعداد الكامل لتلك الحرب من الجانب الأمريكي والبريطاني وحلف الناتو المتمثل في دعم عسكري لأوكرانيا للنجاح في العمليات الاستنزافية للقوات الروسية، لذلك قامت روسيا بإعادة وتغيير استراتيجياتها.
 - العقوبات التي تم فرضها علي روسيا والتي تستهدف صادراتها حيث حظرت الولايات المتحدة وكذلك الاتحاد الأوروبي كل الواردات من النفط والغاز الروسي والتي أثرت بشكل قوي علي الاقتصاد القومي الروسي.
 - تمدد نفوذ حلف الناتو إلي الدول المجاورة لروسيا بشكل غير مسبوق سواء سياسياً أو عسكرياً مما دفع بعض الدول المحايدة كالسويد وفنلندا إلي الانضمام لاحقاً لحلف الناتو، مما يشكل تهديد علي الأمن القومي الروسي.

ونحن نري أن الحرب الروسية الأوكرانية ستنتهي بنفس طريقة حل الأزمة الكوبية التي انتهت بالتسوية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، لذا فقد تنتهي بنفس الشكل علي أن تحصل كل الأطراف الفاعلة في تلك الحرب علي امتيازات خاصة أن كل الدول تطولها تداعيات تلك الحرب وليس فقط علي المستوي السياسي بل علي المستوي الأمني والاقتصادي أيضاً.

ثانياً: أهمية الاقتصاد الروسي عالمياً:

منذ عام ١٩٩٢م بدأت روسيا في اتخاذ محور جديد في سياستها الإصلاحية، وهذا المحور قائم على مفهوم التحول السريع، وهذا المحور قائم على تحرير الأسواق وتعديل النظام الضريبي إلى جانب اعتمادها على المؤسسات المالية للحصول على الأموال اللازمة للإصلاح، في ذلك الوقت واجه الاقتصاد الروسي العديد من التحديات بالرغم من قوته وقدراته الكبيرة، والسبب في وجود تلك التحديات يتمثل في عقود من التخطيط المركزي والسيطرة البيروقراطية، وسبب آخر يتمثل في الآثار المترتبة على التحول السريع نحو اقتصاد الأسواق، ويرجع ذلك إلى تصور الحكومة الروسية أن الانتقال السريع وغير المشروط إلى السوق الحرة بدلاً من النظام الاشتراكي والتحكم في الأسعار هي الطريقة الصحيحة للأمن للخروج من تلك الأزمة.^(١)

(١) شيماء تركان صالح، السياسة الخارجية الروسية جيل القضايا الدولية: انتشار النووي نموذجاً، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، العراق، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢، ص ٣٥.

فالانتقال إلى نظام الرأسمالية مرة واحدة كان بناءً على تصور روسيا أن ذلك هو العلاج لأزمة الاقتصاد، وبدأت الحكومة الروسية استخدام مبدأ العلاج بالصدمة وذلك بناءً على نصائح صندوق النقد الدولي وذلك في عام ١٩٩٢م، واعتمد هذا البرنامج على السوق الحر والنشاط الاقتصادي القائم عليه، والبعد كل البعد عن أسلوب التخطيط المركزي.

ولكن هذه السياسة أدت إلى الوصول لبداية انهيار الاقتصاد الروسي، حيث أنها فشلت في تحسين اقتصاد الدولة والارتفاع بمستوى معيشة الأفراد في المجتمع، حيث أن معدلات التضخم قد ارتفعت وانهار سعر الصرف مقابل الدولار، إلى جانب ارتفاع قيمة الديون الخارجية، فقامت الحكومة الروسية بالاعتراف بفشلها في البرنامج المستخدم وتراكم الديون الخارجية وعدم إمكانية سدادها والسبب في ذلك هو إصدار السندات الحكومية قصيرة الأجل، وأدى ذلك إلى حدوث أزمة اقتصادية عامة في البلاد، وبعد انهيار السوق المالي الآسيوي هو أحد أهم أسباب انهيار السوق الاقتصادي الروسي، كما أدى إلى ازدياد الديون الخارجية لدى الحكومة الروسية، كما انخفض سعر صرف العملة الروسية مقابل الدولار ٣ مرات والذي أدى إلى انهيار النظام المصرفي وإفلاس بنوك وشركات عدة.

وعلى الرغم من صعوبة تلك الأزمة إلا أن الحكومة الروسية استطاعت من خلالها تطوير الاقتصاد الروسي وإعطاء المجال للتحديث الاقتصادي عن طريق إفساح الطريق لرؤوس الأموال لبدء تنمية الصناعة المحلية الروسية. فبعد تولي (بوتين) رئاسة روسيا استقرت الأوضاع الاقتصادية عن طريق تحقيق انتعاش اقتصادي، حيث أنه تمكن من خفض معدل التضخم وتحقيق نماء اقتصادي، فاستطاع أن يعيد التوازن الاقتصادي للدولة.^(١)

وأصبحت روسيا بعد ذلك في البركس، وهذا المصطلح يشير إلى الحروف الأولى من ٥ دول وهم البرازيل، الهند، روسيا، الصين، جنوب أفريقيا وذلك إشارة إلى الدول الصاعدة، وتم استخدامه أول مرة عام ٢٠٠١ ولكنها أصبحت رسمية عام ٢٠٠٩ حيث انعقدت قممتها الأولى بالاشتراك مع الأربع دول قبل انضمام جنوب أفريقيا. وظهر آنذاك تحدي لإنشاء هيكل مؤسسي قوي، وأدى ذلك إلى التنبؤ بتفوقها على اقتصاد الولايات المتحدة في نهاية الربع الأول من القرن ٢١ وعلى اقتصاد الدول السبع الكبرى في منتصف نفس القرن.^(٢)

(١) أندي سليمان هندي، أثر العامل الاقتصادي في صناعة القرار السياسي في روسيا، رسالة دكتوراه، سوريا، جامعة دمشق، ٢٠١٧.

(٢) وسام إحسان عبد المنعم، الترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي تكتل دول البريكس نموذجاً، مجلة دراسات الكوفة ٥٨، ٢٠٢١، ص ١٦١.

وبالنظر إلى الاقتصاد الروسي فقد بلغ معدل الناتج المحلي ٤,٧% عام ٢٠٢١، كما بلغ معدل التضخم السنوي ٨,٤% من نفس العام،^(١) وذلك قبل الحرب الروسية الأوكرانية. حيث تعد روسيا هي الدولة الأكثر تصديراً للقمح في العالم. كما تعد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية هما الدول الأكثر إنتاجاً للنفط في العالم ويليهما في الترتيب العالمي روسيا، إلى جانب كون روسيا أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم وثاني أكبر مصدر للنفط بنحو ٥ مليون برميل نفط يومياً، بالإضافة إلى كونها مورد رئيسي للمنتجات الكيماوية كالأسمدة والمعادن ومنتجات الأخشاب،^(٢)

ويوضح الجدول التالي الأهمية النسبية لأهم الصادرات الروسية عالمياً:

جدول رقم (١): الأهمية النسبية لأهم الصادرات الروسية عام ٢٠٢١م

الصادرات	الغاز الطبيعي	البلاتينيوم	النيكل	الفحم الحجري	الأسمدة	البلاتين	النفط	الألومنيوم	القمح
النسبة عالمياً %	٢٥,٣	٢٣	٢٢,٥	١٨	١٤	١٤	١١,٤	١٠	١٨

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على موقع البنك الدولي، مارس ٢٠٢٢

كما أن روسيا تحتل مركزاً هاماً في إنتاج وتصدير واحتياطي واستهلاك الغاز من بين ١٠ دول على المستوى العالمي:

(أ) روسيا وأكبر عشر دول منتجة للغاز الطبيعي في العالم:

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في إنتاج الغاز الطبيعي. وسوف نقدم فيما يلي ترتيب الدول من حيث إنتاج الغاز الطبيعي على مستوى العالم:

جدول رقم (٢): أهم ١٠ دول منتجة للغاز الطبيعي في العالم عام ٢٠١٨م

الدولة	أمريكا	روسيا	إيران	قطر	كندا	الصين	النرويج	الاتحاد الأوروبي	السعودية	إسرائيل	إجمالي العالم
مليار متر مكعب	٧٧٢,٨	٦٦٩,٦	٢١٤,٥	١٦٦,٤	١٥٩,١	١٤٥,٩	١٢٣,٩	١١٨,٢	١٠٩,٣	٧٢,١	٣٥٩٩

المصدر: BP statistical of energy 2018

(١) إحصاء البنك الدولي، ٢٠٢١.

(٢) محمد علي الخوري، الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على الدول العربية، أبو ظبي، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، ٢٠٢٢، ص ٢٠.

بناءً على ما تبين سابقاً نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة المركز الأول في إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٢١,٥% ويليهما في الترتيب روسيا بنسبة ١٨,٦% وذلك في عام ٢٠١٨، مع الأخذ في الاعتبار استمرارها في المرتبة الثانية حتى عام ٢٠٢٠ بنحو ٦٧٨,٥ مليار متر مكعب، وتليها إيران بنحو ٢٥٠,٨ مليار متر مكعب، ثم الصين بنحو ١٩٤ مليار متر مكعب، ثم قطر بنحو ١٧١,٣ مليار متر مكعب.

(ب) روسيا وأكبر عشر دول مصدرة للغاز الطبيعي في العالم:

وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٣): أهم ١٠ دول مصدرة للغاز الطبيعي في العالم عام ٢٠١٨م

الدولة	روسيا	قطر	النرويج	كندا	هولندا	أمريكا	الجزائر	تركمنستان	ماليزيا	إجمالي العالم
مليار متر مكعب	١٩٧	١٢٣	١١٢	٧٨	٥٣	٥٠	٤٣	٤٠	٣٤	١٠٥٠

المصدر: BP statistical of energy 2018

ومن خلال الجدول السابق نجد أن روسيا على قمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي في العالم نحو ١٩٠ مليار متر مكعب عام ٢٠١٨ أي بنسبة تقرب إلى ١٩%، لذا توفر روسيا حوالي ٢٥% من الغاز الطبيعي لدول الاتحاد الأوروبي وحوالي ٨٠% من تلك الصادرات تسافر عبر أوكرانيا

(ج) روسيا وأكبر عشر دول مصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم:

تعد قطر من أوائل الدول المصدرة الطبيعي المسال في العالم وذلك بنسبة ٣٢% وتأتي روسيا في المركز السابع بنسبة ٤,٥% وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٤): أهم ٩ دول مصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم عام ٢٠١٨م

الدولة	قطر	ماليزيا	أستراليا	نيجيريا	إندونيسيا	الجزائر	روسيا	عمان	اليمن	إجمالي العالم
تريليون متر مكعب	٧٧	٢٥	٢٣,٣	١٩,٤	١٦	١٢,٨	١٠,٦	٨	٦,٨	٢٤٠

المصدر: BP statistical of energy 2018

(د) روسيا وأكبر عشر دول احتياطي للغاز الطبيعي في العالم:

تحتل روسيا المركز الأول كاحتياطي استراتيجي في العالم بنسبه تصل إلى ٢٥,٦% مع الأخذ في الاعتبار أن روسيا وقطر وإيران مجموع الاحتياطي لهم للغاز الطبيعي يقرب من ٥٦% من الاحتياطي العالمي وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٥): الاحتياطيات المؤكدة للغاز الطبيعي في العالم لأكبر ١٠ دول في عام ٢٠١٨ م

الدولة	روسيا	إيران	قطر	تركمنستان	أمريكا	السعودية	العراق	فنزويلا	نيجيريا	الصين	إجمالي العالم
مليار متر مكعب	٤٩,٧	٣٤,٣	٢٥,٢	١٨,١	١٠,٧	٩,٦	٧,١	٦,٤	٥,٨	٥,٤	١٩٣,٥

المصدر: BP statistical of energy 2018

(هـ) روسيا وأكبر عشر دول استهلاكاً للغاز الطبيعي في العالم:

جدول رقم (٦): استهلاك الغاز لأكثر ١٠ دول استهلاكاً في العالم عام ٢٠١٨ (مليون برميل/يوم)

الدولة	الاستهلاك	
	مليون برميل/يوم	% من الاستهلاك العالمي
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠	٢٠,١
الاتحاد الأوروبي	١٥	١٥,١
الصين	١٣	١٣,١
الهند	٥	٥
اليابان	٤	٤
السعودية	٣,٩	٣,٩
روسيا	٣,٢	٣,٢
البرازيل	٣	٣
كوريا الجنوبية	٢,٨	٢,٨
ألمانيا	٢,٥	٢,٥
إجمالي العالم	٩٩,٦	—
نسبة استهلاك الدول ال ١٠ إلى العالم %	٧٠%	—

المصدر: BP statistical of world energy 2019

كما تعد روسيا من أكبر عشر دول في العالم إنتاجاً وتصديراً واحتياطياً واستهلاكاً:

(أ) روسيا وإنتاج وتصدير النفط في العالم:

تعد روسيا أكبر الدول المنتجة والمصدرة في العالم للنفط، حيث بلغ إنتاجها حوالي ١٤ مليون برميل يومياً، كما أنها تصدر ما يقرب من ١١ مليون برميل يومياً عام ٢٠١٩م.

(ب) روسيا والطلب العالمي على النفط:

وصل الطلب العالمي إلى ما يقرب من ١٠٨,٤ مليون برميل عام ٢٠٢٠م، كما تشير التوقعات باستمرار ارتفاع أسعار النفط مما قد ينتج عنه التحول إلى أنواع الوقود الأخرى، لذا تتوقع الوكالة التراجع في نصيب النفط من موارد الطاقة العالمية لتصل إلى ٣٨% عام ٢٠٣٠م، ومن المتوقع حفاظ الدول المتقدمة على معدل مستقر للطلب على النفط، أما الدول النامية فسيترفع طلبها وبذلك تكون تقديرات أوبك تكون متفقة مع تقديرات EIA.

جدول رقم (٧): الطلب العالمي على النفط حسب تقديرات أوبك خلال الفترة من ٢٠١٥م حتي

٢٠٣٠م (مليون برميل يومياً)

المنطقة	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
أمريكا الشمالية	٢٦,٢	٢٦,٧	٢٧,٢	٢٨
أوروبا الغربية	١٥,٩	١٦	١٦	١٦
منظمة التنمية والتعاون (الباسيفيك)	٨,٨	٩	٩,١	٩,٢
مجموع منظمة التنمية والتعاون	٥٠,٩	٥١,٧	٥٢,٣	٥٣,٢
روسيا	٣,٢	٣,٣	٣,٤	٣,٥
بلدان الاتحاد السوفيتي السابق	٢,٧	٢,٩	٣,٢	٣,٣
مجموع روسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق	٥,٩	٦,٢	٦,٦	٦,٩
الصين	١٠	١١,٧	١٣,٦	١٥,٧
الهند	٣,٣	٣,٨	٤,٣	٤,٩
البلدان الآسيوية الأخرى غير الأعضاء في OECD	٧,٩	٨,٧	٩,٥	١٠,٣
الشرق الأوسط	٧,٥	٨,٢	٨,٩	٩,٥
أفريقيا	٣,٧	٤	٤,١	٤,٣
البرازيل	٢,٦	٢,٨	٣	٣,٣
بلدان أمريكا الجنوبية الأخرى	٣,٩	٤,١	٤,٣	٤,٥
أمريكا الوسطى والجنوبية	٦,٦	٧	٧,٣	٧,٨
مجموع البلدان غير الأعضاء في OECD	٤٥,٥	٥٠,٣	٥٥	٦٠,٣
العالم	١٠٢,٣	١٠٨,٢	١١٣,٩	١٢٠,٤

المصدر: OPEC, World Oil Outlook 2015, table 1.6, p3

ثالثاً: أهمية الاقتصاد الأوكراني عالمياً:

يعتمد الاقتصاد الأوكراني على مصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي والكهرباء والفحم الحجري والحديد، وهو ما يساعدها في العديد من الصناعات التعدينية والصناعات الثقيلة وصناعة الآلات، حيث تمتلك أوكرانيا أكثر من ١٣٠ مصنع لإنتاج الحديد الذي يوفر المواد اللازمة للصناعات الأخرى خاصة صناعة الآلات، كما تمثل الصناعات البتروكيمياوية والكيمياوية عنصراً هاماً يتم الاعتماد عليه في عملية إنتاج الأسمدة الكيماوية خاصة الأزوتية اللازمة لتطوير الزراعة في أوكرانيا وهو ما يساعد على نمو الزراعة، حيث بلغت مساحة الأراضي الزراعية في أوكرانيا الصالحة للاستثمار الزراعي حوالي ٥٠ مليون هكتار،^(١) وتنقسم أوكرانيا اقتصادياً إلى ثلاث أقاليم أو مناطق:

(أ) إقليم الدونباس وحتى مشارف منطقة دنيبريتروفسك:

وهو يعتبر من أهم الأقاليم الصناعية، حيث يقدم حوالي ٨٠% من الإنتاج الصناعي خاصة الصناعات التعدينية والثقيلة، بالإضافة إلى توافر مصادر الطاقة الكهربائية والحرارية به وأيضاً ثرواته الزراعية.

(ب) الإقليم الجنوبي الغربي:

يتميز بتخصصه في صناعة الآلات والأجهزة والصناعات الغذائية، كما يجمع بين التربة الزراعية الغنية والمناخ الحار الرطب مما يساعد على نمو الزراعة بشكل مميز.

(ج) الإقليم السهبي:

يقع بالقرب من البحر الأسود حيث يتميز بأهميته الزراعية في إنتاج الحبوب بالإضافة إلى الأهمية الزراعية في مجال الآلات الزراعية والمواد الكيماوية وصناعة السفن. وقد بلغت المؤشرات الاقتصادية في أوكرانيا قبل بداية الأزمة الروسية الأوكرانية معدل نمو الناتج المحلي حوالي ٣,٤% عام ٢٠٢١ بينما وصل التضخم السنوي نحو ١٠%^(٢) كما تحتل الصادرات الأوكرانية المرتبة الأولى في تصدير وإنتاج السلع الغذائية خاصة زيت عباد الشمس الذي وصلت حصتها نحو النصف من التجارة العالمية بنسبة ٤٠,٤% أما حصتها من تصدير الذرة وصلت ١٣,٤% بالنسبة للصادرات العلمية والقمح بنسبة ٥,٣% من حصتها من التجارة العالمية.

وبناءً على ما تقدم نجد أن الاقتصاد الروسي له مكانة هامة في الاقتصاد العالمي سواء من الصادرات أو الصناعة أو الإمكانيات الطبيعية، كما نجد أيضاً أن أوكرانيا تحظى باقتصاد

(1) <https://www.marefa.org>

(2) إحصاءات البنك الدولي، ٢٠٢١.

هام من حيث حجم الإنتاج والصادرات للسلع الأساسية على الرغم أنه ليس بحجم الاقتصاد الروسي.

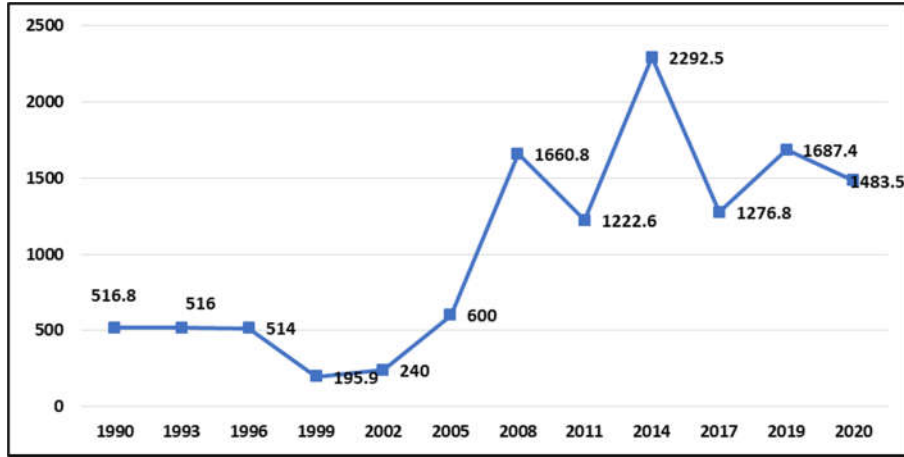
المطلب الثاني

تحليل الوضع الاقتصادي الروسي والأوكراني

تم تحليل الوضع الاقتصادي الروسي الأوكراني بناءً على حجم الاقتصاد والتجارة الدولية وهو ما نوضحه فيما يلي:

أولاً: تحليل الوضع الاقتصادي الروسي:

تبلغ مساحة روسيا حوالي ١٧ مليون كم مربع، ويبلغ عدد سكانها أكثر من ١٤٤ مليون نسمة، لذا تعد روسيا أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، وبلغ إجمالي الناتج المحلي لها (GDP) عام ٢٠٢٠ حوالي ١٤٨٣,٥ مليار دولار وذلك بنسبة ١,٧٥% من الناتج العالمي، وقد بلغ حجم تجارتها الخارجية في الخدمات حوالي ٦٨٤ مليار دولار وذلك بنسبة ١,٥٤% من التجارة العالمية عام ٢٠٢٠م.^(١)



شكل رقم (١): الناتج المحلي الإجمالي الروسي بالمليار دولار خلال الفترة من ١٩٩٠م حتى ٢٠٢٠م

المصدر: البنك الدولي مؤشرات التنمية الدولية، ٢٠٢٠م

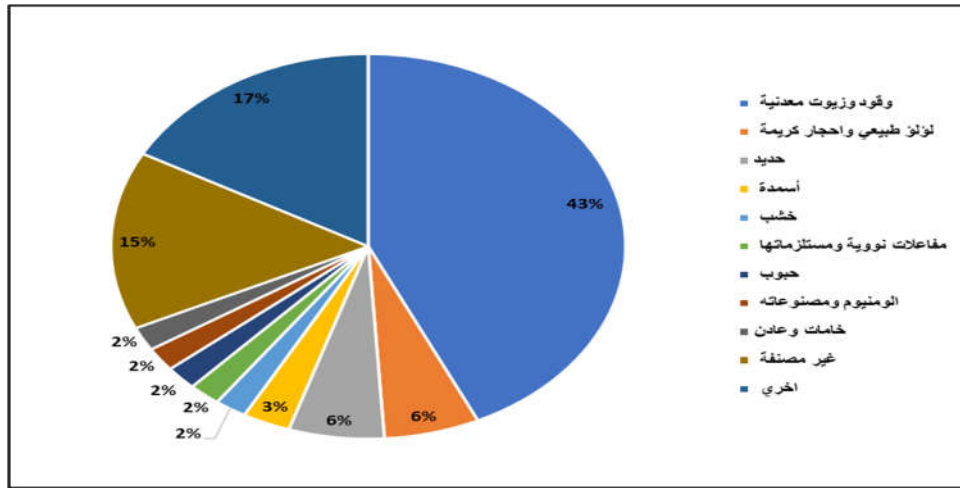
ويلاحظ من الشكل السابق تطور حجم إجمالي الناتج المحلي الروسي خلال الفترة من ١٩٩٠م حتى ٢٠٢٠م، كما يوضح حالة تدهور حجم إجمالي الناتج المحلي في الفترة من ١٩٩٠م إلى ١٩٩٩م نتيجة سقوط الاتحاد السوفيتي السابق وتدهور الأوضاع الاقتصادية حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي من ٥١٦,٨ إلى ١٩٥,٩ مليار دولار أي حدوث انخفاض بنسبة ٦٢% إلا أنها عام ٢٠٠٠م شهد الاقتصاد الروسي انتعاشه كبرى نتج عنها استعادة روسيا لمكانتها

^(١) البنك الدولي، <https://www.albankaldawli.org>

الدولية حيث زاد حجم إجمالي الناتج المحلي من ١٩٥,٨ مليار دولار إلى ١٦٦٠,٨ مليار دولار في الفترة من ١٩٩٩م حتى ٢٠٠٨م.^(١)

ونتيجة للعقوبات الدولية على روسيا في أزمة جورجيا ٢٠٠٨م انخفض حجم إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٩م بنسبة ٢٦,٤% وكذلك انخفض الناتج مرة أخرى بنسبة ٤٤,٣% عام ٢٠١٤م نتيجة أزمة شبه جزيرة القرم، وبعد الارتفاع الملاحظ بعد عام ٢٠١٧م إلا أنه عاد الناتج المحلي للانخفاض حتى وصل ١٤٨٣,٥ مليار دولار بسبب أزمة كورونا.^(٢)

كما تعد روسيا من الدول الرئيسية والمؤثرة في التجارة الدولية خاصة في سوق الطاقة وكذا الغذاء والكثير من المواد الخام، حيث بلغت صادرات روسيا للعالم ٤٩١,٦ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢١م، أما البترول والغاز الطبيعي فشكلا نسبة ٤٣% من الصادرات، كما تعد روسيا من المصادر الرئيسية للكثير من المواد الخام والمعادن كالحديد والخشب والأسمدة والألومنيوم والأحجار الكريمة التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي، حيث أن بعض منتجات الطاقة اللؤلؤ الطبيعي والأحجار الكريمة والحديد ثم الأسمدة والأخشاب، وهو ما يوضحه الشكل التالي:



شكل رقم (٢): هيكل الصادرات الروسية عام ٢٠٢١م

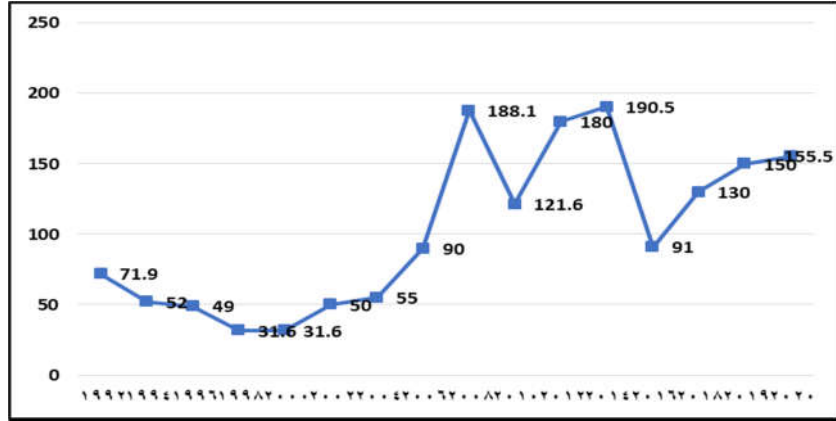
المصدر: Trade map, (<https://www.trademap.org>)

ثانياً: تحليل الوضع الاقتصادي الأوكراني:

بلغت مساحة أوكرانيا حوالي ٠,٦ مليون كم مربع، كما بلغ عدد سكانها حوالي ٤٤ مليون نسمة، وفي عام ٢٠٢٠م بلغ حجم إجمالي الناتج المحلي حوالي ١٥٥,٥ مليار دولار.

^(١) المرجع السابق.

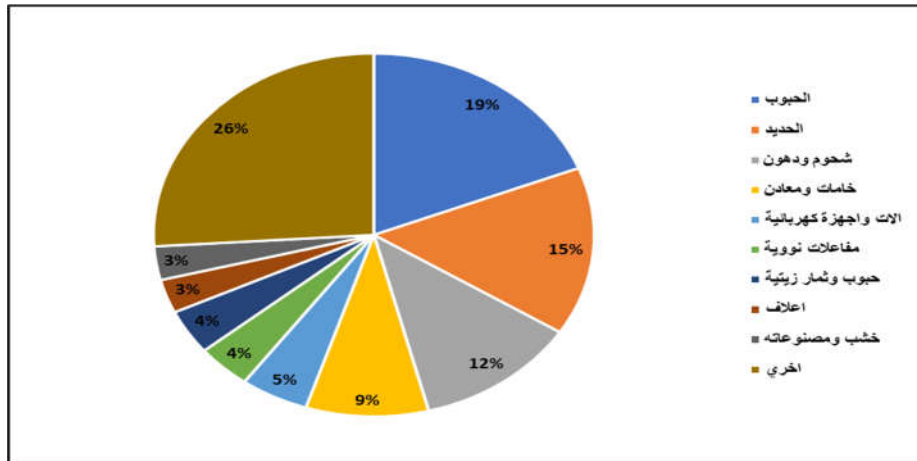
^(٢) Vatansever Adnan, Put over abarrel? "Smart" Sanctions, petroleum and statecraft in Russia. Energy Research & Social Science, 2020.



شكل رقم (٣): الناتج المحلي الإجمالي الأوكراني بالمليار دولار خلال الفترة من ١٩٩٢م حتى ٢٠٢٠م
المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية، ٢٠٢٠

ومن خلال الشكل السابق يتضح حجم تطور إجمالي الناتج المحلي الأوكراني في الفترة من ١٩٩٢م حتى ٢٠٢٠م، ومن الملاحظ أنه اتخذ نفس اتجاه الاقتصاد الروسي في الانخفاض في الفترة من ١٩٩٢م إلى ١٩٩٩م وكذلك الانتعاش الاقتصادية في الفترة من ١٩٩٩م حتى ٢٠٠٨م والانخفاض أيضاً في الفترة من ٢٠٠٨م إلى ٢٠١٤م، وهي نفس الفترات التي انخفض وانتعش فيها الاقتصاد الروسي مما يوضح مدى ارتباط الاقتصاد الأوكراني بالاقتصاد الروسي.^(١)

كما تعد أوكرانيا من الدول التي لها دوراً هاماً في التجارة الدولية خاصة في أسواق البذور الزيتية والحبوب، حيث بلغ حجم صادراتها العام ٩,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٠م، شغلت الحبوب منها ١٩% والحديد ١٥% والدهون والشحوم ١٢% والمعادن ٩% والأجهزة الكهربائية والآلات ٥% والحبوب ٤% وكذلك الأعلاف ٤%، وهو ما نوضحه من خلال الشكل التالي:



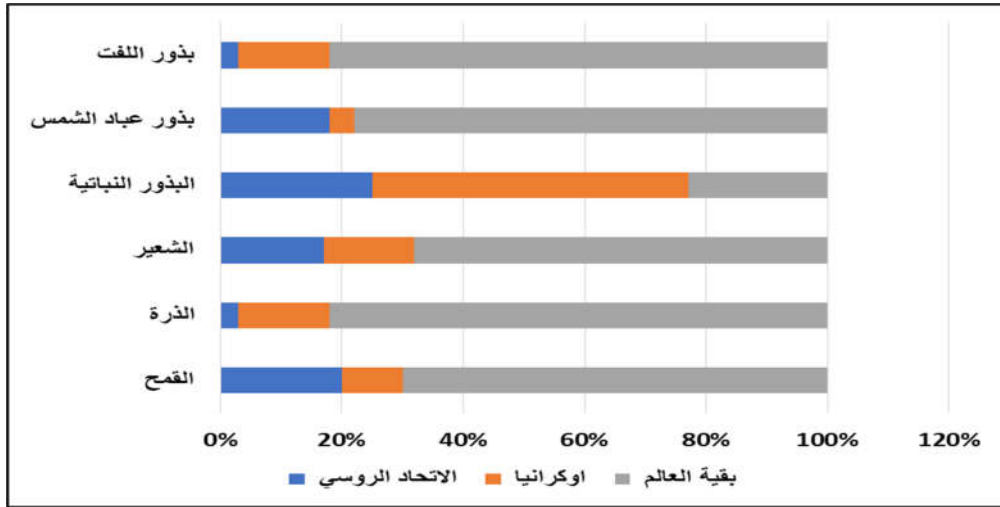
شكل رقم (٤): هيكل الصادرات الأوكرانية عام ٢٠٢٠م

المصدر: Trade Map, (<https://www.trademap.com>)

^(١) البنك الدولي، <https://www.albankaldawli.org>

ثالثاً: أهمية روسيا وأوكرانيا بالنسبة للاقتصاد العالمي:

تعد روسيا وأوكرانيا من الدول الرئيسية التي تمتد العالم بالمواد الغذائية حيث احتلت روسيا المركز الثاني في صادرات الحبوب عالمياً بنسبة ٧,٥% وأوكرانيا المركز الثالث بنسبة ٧,١% وذلك خلال الفترة من ٢٠١٦م حتى ٢٠٢٠م،^(١) كما تعد روسيا من أكبر الدول المصدرة للقمح في العالم وتعد أوكرانيا خامس أكبر دولة مصدرة للقمح، حيث بلغت وارداتهما معاً نحو ٣٠% من صادرات القمح عالمياً و٣٢% من صادرات الشعير و١٨% من صادرات الذرة و٧٧% من صادرات البذور الزيتية وذلك خلال الفترة من ٢٠١٦م حتى ٢٠٢١م،^(٢) وهو ما نوضحه من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (٥): نصيب روسيا وأوكرانيا من الصادرات العالمية لبعض المنتجات الغذائية متوسطة الفترة من ٢٠١٦م حتى ٢٠٢١م

المصدر: مجلس الحبوب العالمي (<https://www.igc.int/en/gmr-summary.aspx>) من الصادرات العالمية عام ٢٠٢٠م (Trade Map, 2022)

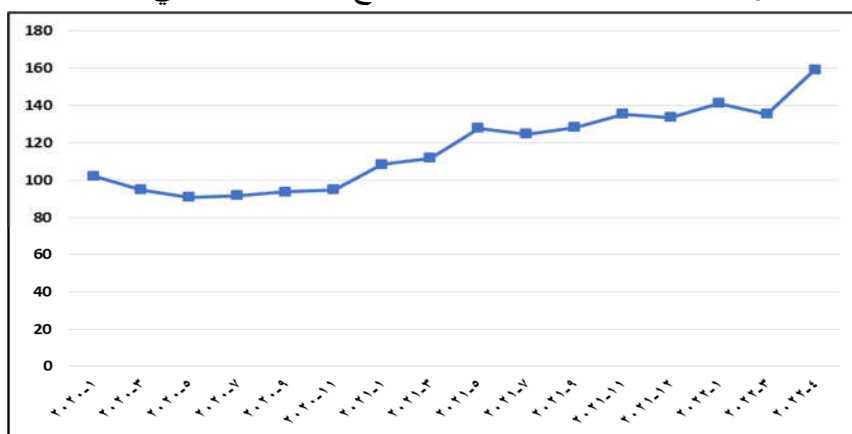
كما تعتمد أكثر من ٥٠ دولة حول العالم معظمهم من البلدان منخفضة الدخل أو بلدان العجز الغذائي أو منخفضة الدخل على استيراد ما يقرب من ٣٠% من احتياجاتها من القمح من روسيا وأوكرانيا، أيضاً تعتمد العديد من دول أوروبا ووسط آسيا على روسيا لتأمين احتياجاتها من الأسمدة بنسبة تصل لأكثر من ٥٠%، مما أدى إلى اختلالات لوجستية في الإمداد لتلك الدولة نتيجة فرض القيود على الصادرات الروسية.^(٣)

(١) خريطة التجارة الدولية، <https://www.trademap.org>.

(٢) مجلس الحبوب العالمي، <https://www.igc.int>.

(٣) منظمة الأغذية والزراعة، <https://www.fao.org>.

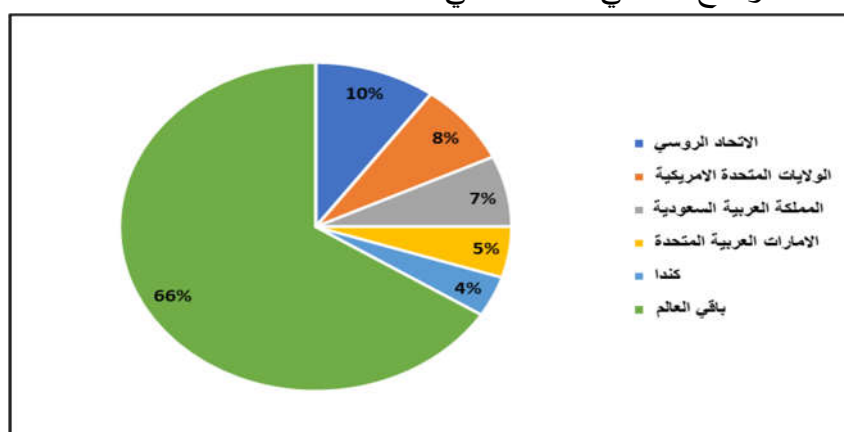
وقد أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع أسعار الغذاء أكثر مما كانت عليه قبل تلك الأزمة حيث سجل مؤشر أسعار الغذاء ارتفاع كبير في النصف الثاني لعام ٢٠٢٠م قبل الحرب الروسية الأوكرانية مما يقرب من ٤٠% أما بعد تلك الحرب زادت بنسبة ٢٣,٧% من ١٣٥,٦ وذلك في يناير ٢٠٢٢م إلى ١٥٩,٣ في مارس ٢٠٢٢م، كما سجلت مؤشرات الأسعار عالمياً ارتفاع بنسبة ٣١% بالقياس بعام ٢٠٢١م في أسعار القمح والشعير وكذلك بنسبة أكبر من ٦٠% بالنسبة لزيوت عباد الشمس، كما هو موضح من الشكل التالي:



شكل رقم (٦): مؤشر أسعار الغذاء العالمي في الفترة من ٢٠١٤ن إلي ٢٠١٦م

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة FAO (<https://www.fao.org>)

وتعد روسيا من الدول الرئيسية في أسواق الطاقة العالمية، حيث احتلت المركز الأول على مستوى العالم خلال الفترة من ٢٠١٦م حتى ٢٠٢٠م في صادرات الفحم والبتترول والغاز الطبيعي، حيث تساهم بـ ٢٥,٣% من صادرات الغاز و ١٨% من صادرات الفحم و ١١% من صادرات النفط،^(١) نوضح ذلك في الشكل التالي:



شكل رقم (٧): أهم مصدري الفحم والبتترول والغاز الطبيعي خلال الفترة من ٢٠١٦م حتى ٢٠٢٠م

المصدر: Trade map, <https://www.Trademap.org>

^(١) البنك الدولي، <https://www.albankaldawli.org>

وعلى الرغم من أن أسعار النفط العالمي زادت بنسبة ١٠٠% قبل الأزمة الروسية الأوكرانية بـ ٦ أشهر إلا أن الهبوط الحاد في إمدادات تلك السلع بعد الحرب أدى إلى ضرر كبير بقطاعات البتروكيماوية والنقل والإتشاءات مما أدى إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي عالمياً^(١) حيث تعتمد دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا بنسبة ٦٠% من صادرات النفط الروسي وتعتمد الصين ٢٠% من النفط الروسي.^(٢)

كما يعتمد الاتحاد الأوروبي على الغاز الطبيعي من روسيا حيث استورد ١٥٥ مليار متر مكعب أي بنسبة ٤٥% من واردات الاتحاد الأوروبي، مع الأخذ في الاعتبار أن ٢٥% من إمدادات النفط الروسي يمر عبر أوكرانيا لأوروبا، ووفقاً للوكالة الدولية للطاقة توقف إنتاج النفط الروسي بما يقدر بحوالي ٣ مليون برميل يومياً من أبريل ٢٠٢٢م وقد تزداد في حالة التصعيد المتزايد من المعوقات.^(٣)

(١) المرجع السابق.

(٢) الوكالة الدولية للطاقة، <https://www.iea.org>.

(٣) المرجع السابق.

المبحث الثاني

أبعاد الأزمة الروسية الأوكرانية

على الدول الأفريقية والعالم

أثرت الأزمة الروسية الأوكرانية بشكل سلبي على ميزان التجارة في شمال أفريقيا ومصر من تلك الدول التي تأثرت بشكل كبير بذلك وإن كان الأمر ليس متعلق بالأزمة الروسية الأوكرانية فقط حيث كان لرفع سعر الفائدة على الدولار أكبر الأثر بالسلب على الكثير من الأسواق الناشئة مع الأخذ في الاعتبار أن اضطراب سوق المال يعود إلى الصعوبات التي يواجهها استيراد المواد الأساسية وهو أمر مرتبط بشكل كبير بالتوتر الدولي خاصة مع روسيا والتوتر مع الصين.^(١)

المطلب الأول

أثار الأزمة الروسية الأوكرانية

على الدول الأفريقية

أولاً: الآثار على النمو الاقتصادي:

تسببت الأزمة الروسية الأوكرانية في انخفاض معدل النمو الاقتصادي في القارة بأكملها والذي كان من المتوقع أن يرتفع قليلاً بعد جائحة كورونا حيث بلغ نمو الصادرات إلى ٤% بدلاً من التوقعات التي كانت تتوقع وصول الصادرات إلى أكثر من ٨%.^(٢)

ثانياً: الآثار على التجارة الأفريقية:

على الرغم من أن المواد الغذائية هي الجزء الأكبر من تجارة روسيا وأوكرانيا مع قارة أفريقيا والتي يفترض عدم تأثرها بالعقوبات الدولية، إلا أن نقص المعروض وارتفاع الأسعار له تأثير كبير على الواردات، وفي ظل العقوبات الدولية التي شملت منع روسيا من أنظمة المدفوعات الدولية فنجد بعض الدول لا ترغب في المخاطرة بالتصدير لكل من روسيا وأوكرانيا برغم تعهد روسيا في قمة سوتشي عام ٢٠١٩م بزيادة التبادل التجاري مع دول قارة أفريقيا حتى يصل إلى ٤٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥.^(٣)

ومع تزايد الصادرات الأوكرانية إلى دول قارة أفريقيا ٤ مليارات دولار عام ٢٠٢٠م بعد أن كانت ٢١٠ مليون دولار عام ١٩٩٦ ووصول صادرات روسيا إلى ٢٠ مليار دولار عام ٢٠٢٠م وهو ما يمثل حوالي ٢% فقط من تجارة القارة مع العالم، مما يوحي بأن تأثير التجارة

(١) عبد الخالق التهامي، موسم جفاف بالمغرب وأزمة سياسية واقتصادية بتونس والمغرب، المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، ٢٠٢٣/٧/٢

(٢) صندوق النقد الدولي، مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن: صندوق النقد الدولي، يناير ٢٠٢٢.

(٣) The Institute of international Finance <http://www.iif.Com/research/data>.

سيكون هامشياً ومع ذلك إلا أن عدداً قليلاً من الدول سيتأثر بصورة أكبر من باقي الدول حيث نجد أن تجارة ملاوي مع روسيا ٨,١% من إجمالي تجارتها الخارجية، وكذلك أوغندا بنسبة ٧,٢% وأيضاً السنغال بنسبة ٤,٤% وكونجو والنيجر بنسبة ٤% لكل منهما، بالإضافة إلى تأثير كينيا في صناعة الشاي حيث تعد روسيا من الدول الخمس الكبرى المستهلكين للشاي الكيني.^(١) كما نجد أن جنوب أفريقيا تستورد القمح وزيت عباد الشمس بشكل أساسي من روسيا وأوكرانيا فنجد في الفترة من ٢٠١٦م حتى ٢٠٢٠م استوردت ١,٨ مليون طن من القمح سنوياً أي ما يقرب من نصف احتياج استهلاكها من القمح سنوياً فنجدها تستورد ما يقرب من ٣٤% من روسيا وأوكرانيا والباقي من دول أخرى وبتكلفة أعلى، مما نتج عنه زيادة في أسعار القمح جنوب أفريقيا، مع الأخذ في الاعتبار أن جنوب أفريقيا تصدر الخضراوات والتبغ والمكسرات والحمضيات إلى روسيا وأوكرانيا.^(٢)

ثالثاً: الآثار على الاستثمار في أفريقيا:

تأثر حالة عدم اليقين حول الاقتصاد العالمي على الاستثمارات الدولية مما يؤدي إلى اضطراب مؤقت ومع عدم الاستقرار في الأوضاع العالمية، ستعود حالة التدفق في الاستثمارات من جديد، فنجد جنوب أفريقيا تمتلك استثمارات في روسيا تقرب من الـ ٥ مليار دولار وكذلك الاستثمارات الروسية في جنوب أفريقيا تقرب من المليار دولار والتي تتركز بشكل كبير على قطاعات التعدين والنفط والغاز والطاقة النووية.^(٣)

رابعاً: الآثار على المساعدات إلى أفريقيا:

قد تتأثر المساعدات التي تقدمها روسيا لأفريقيا من حيث الكمية وقنوات التوزيع بسبب الأزمة الحالية والتوتر بين روسيا والأمم المتحدة وأوروبا والتي تتمثل بنحو ٤٠٠ مليون دولار سنوياً يتم توزيع ٦٠% منها عبر قنوات توزيع ومنظمات دولية كوكالة الأمم المتحدة للاجئين وبرنامج الغذاء العالمي.^(٤)

خامساً: الآثار على السياحة الأفريقية:

تأتي مصر وسيشل على رأس الدول الأفريقية من ضمن قائمة الوجهات العشر الأكثر جذباً للسياحة الروسية في العالم حيث تمثل نسبة السائحين الروس ٧% في مصر و١٦% في سيشل بجانب نسب متفاوتة في كلاً من تونس وتنزانيا والمغرب وموريشيوس. وفي ظل الأزمة

^(١) www.wto.org., world Trade Organization

^(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: <https://www.unctad.org/en/pages/.aspx>

^(٣) The World Bank: Emerging Risks to the Recover. (Washington DC World Bank 2022)

^(٤) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو): <https://www.fao.org>

الروسية الأوكرانية نجد تضاًؤل في حجوزات الرحلات الجوية التي وصلت لإلغائها بالكامل خلال الفترة من مارس إلى مايو ٢٠٢٢ وذلك بعد أن كانت شهدت تعافي بعد جائحة كورونا بنسبة ٢١٦% في مصر و٧٥% في سيشل، مع الأخذ في الاعتبار أن تلك الأزمة سيكون لها أثار وخيمة على اقتصاد سيشل المعتمد على السياحة، بالإضافة إلى انخفاض السياحة العالمية بسبب موجات ارتفاع الأسعار والتكاليف مما يؤدي إلى انخفاض التدفق النقدي الأجنبي لدول قارة أفريقيا.^(١)

سادساً: الآثار على أسعار الوقود وتكاليف المعيشة والأسمدة:

في الوقت الذي تواجه فيه أوروبا أزمة طاقة منذ عام ٢٠٢١ نتيجة وباء كورونا ومحدودية العرض والتزايد في التوترات الجيوسياسية أتت الأزمة الروسية الأوكرانية لتؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل أكبر، مما أدى إلى ارتفاع في أسعار النفط عالمياً بما في ذلك قارة أفريقيا فنجدها أكثر وضوحاً في دول كمصر وجنوب أفريقيا وزامبيا ونيجيريا حيث ارتفعت بها أسعار الوقود بشكل كبير مما أدى إلى اضطراب في سلسلة التوريد وتكاليف النقل والإنتاج التي زادت بالتبعية مما أدى إلى زياده في أسعار السلع في الأسواق المحلية بشكل مبالغ فيه، ونتج عن ذلك المزيد من التضخم في العديد الدول التي تعاني من تضخم فعلي والذي وصل إلى ٢٥٠% في السودان.^(٢)

وفي الوقت ذاته نجد ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار الأسمدة في العالم منذ ٢٠٢١ بنسبة ٣٠% في البوريا و٤% في الفوسفات وتعد روسيا أكبر الدول المصدرة للأسمدة حول العالم وهو ما يؤدي إلى الضرر في النظم الغذائية للعديد من الدول الأفريقية نتيجة تراجع الإنتاج الزراعي نظراً لارتفاع أسعار الأسمدة، مما يؤدي إلى اضطراب العديد من الحكومات الأفريقية لتعديل ميزانية دولها وزيادة نسبة مخصصات الوقود وكذلك الغذاء مما يثقل كاهل الحكومات بزيادة الدين، وهو ما ينبأ بأزمة غذاء شديدة القسوة تهدد الاستقرار السياسي.^(٣)

سابعاً: الأمن الغذائي في أفريقيا:

يمثل الارتفاع في أسعار المنتجات الغذائية الخطر الأكبر الذي نتج عن الأزمة الروسية الأوكرانية. حيث تمثل كل من أوكرانيا وروسيا نسبة ٣٠% من إجمالي صادرات القمح في العالم ونحو ١٤% من إجمالي صادرات الذرة وما يقرب من ٦٠% من صادرات زيت عباد الشمس، لذا يشكل الاعتماد على واردات القمح الروسي والمنتجات الزراعية الأوكرانية مصدر قلق للعديد

(١) مجلس السفر والسياحة العالمي (WTTC): www.wttc.org

(٢) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة:

<https://www.un.org/africareneulal/section>

(٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو): <https://www.fao.org>

من دول أفريقيا حيث نجد أن صادرات روسيا من المنتجات الزراعية لأفريقيا وصلت لـ ٤ مليار دولار ٩٠% منها قمح وبلغت صادرات أوكرانيا من المنتجات الزراعية لأفريقيا ٢,٩ مليار دولار تتمثل ٤٨% قمح و٣% ذرة وذلك عام ٢٠٢٠م^(١)، ويجب الأخذ في الاعتبار أن واردات مصر من القمح وصلت لـ ٥٠% من روسيا و٣٠% من أوكرانيا أي نسبة ٨٠% من وارداتها من البلدين وذلك عام ٢٠٢١م^(٢).

لذا نجد أن الأزمة الروسية الأوكرانية لا يتوقف تأثيرها على واردات القارة من الحبوب ولكن يمتد أثرها إلى تهديد الأمن الغذائي للقارة بأكملها والتي عانت في الفترة الأخيرة من عدة أزمات منها جائحة كورونا وكذلك التغيرات المناخية وارتفاع أسعار السلع عالمياً لأكثر من ثلاث أضعاف وهو ما أدى إلى تجويع أكثر من ٥٠ مليون أفريقي في دول شرق أفريقيا ودول الساحل وكذا الحد من إنتاج الحبوب بنحو ٣٠ مليون طن، وهو ما تلاحظ من زيادة معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي بنسبة تصل إلى ٥٢% في الكونغو و٥١% في ملاوي و٤٣% في الصومال و٤١% في موزمبيق و٦٢% في أفريقيا الوسطى^(٣) كما يجب أن نأخذ في الاعتبار أن تلك الأزمة الروسية الأوكرانية قد تؤدي إلى زيادة التسابق الدولي على القارة خاصة منطقة القرن الأفريقي، حيث أن روسيا واهتمامها بتلك المنطقة لها أبعاد أمنية أكثر من اقتصادية وذلك لزيادة وجودها على سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي وبحر العرب وتقوية نفوذها بالمنطقة لذا تسعى جاهدة لإنشاء قواعد عسكرية في العديد من دول القارة بهدف عدم محاصرتها بواسطة التحالف الأوروبي الأمريكي.

ثامناً: فرص محتملة للقارة الأفريقية تترتب على تداعيات الأزمة الأوكرانية: (٤)

- تحمل الأزمة الروسية الأوكرانية فرصاً وفوائد محتملة للعديد من دول القارة على الرغم من الوجه الآخر من التهديدات التي تواجهها القارة نتيجة تلك الأزمة، ومنها:
١. قد تخلق تلك الأزمة لدول الشرق الأوسط وأفريقيا نفوذاً جديداً مع أوروبا والولايات المتحدة باعتبارها أنها بديل جيد لحل مشكلة الطاقة
 ٢. الارتفاع المالي لأسعار النفط والغاز قد يؤدي إلى مكاسب اقتصادية للدول المنتجة لهما خاصة أن أوروبا تبحث عن حل بديل للغاز الروسي، لذا فعلى تلك الدول الاستفادة من ذلك عن طريق تكرير النفط والاستفادة من تلك العائدات أقصى استفادة.

(١) UN Comtrade Database.

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: <https://unctad.org/en/pages/.aspx>

(٣) The Institute of International Finance: <https://www.iif.com/research/data>

(٤) www.iea.org, International Energy Agency

٣. قد تؤدي أيضاً تلك الأزمة إلى إنعاش صادرات الوقود والموارد المعدنية الأفريقية لأوروبا خاصة أن أوروبا تعتمد على نسبة ٤١% من الغاز الروسي و٤٧% من الوقود الصلب و٢٧% من النفط وذلك وفقاً لعام ٢٠١٩ ومن أهم الدول التي لديها القدرة على إمداد أوروبا بالوقود الجزائر ونيجيريا وليبيا ومصر التي تأتي كثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي في أفريقيا حيث بلغت صادراتها ٦,٥ مليون طن عام ٢٠٢١
٤. كما أن هناك عدد من الدول التي قد تبرز كبديل للواردات الأوروبية من الوقود ولكن على المدى البعيد والمتوسط لأنها تمتلك احتياطات كبيرة ولكن بحاجة إلى استثمارات ضخمة لإخراجها كالسنغال وتنزانيا والنيجر وموزنيق.
٥. كما ستشهد معادن أخرى كالذهب والبلاتين والنيكل والعديد من المعادن الثمينة زيادة في الطلب العالمي، وكذا منتج البلاديوم وهو عنصر هام في صناعة السيارات والإلكترونيات وتعد جنوب أفريقيا ثاني أكبر دولة منتجة له بعد روسيا لذا قد تقيد العقوبات على روسيا مصدري تلك الموارد من الدول الأفريقية.
٦. ستكون الأزمة بمثابة فرصة للدول المنتجة للأسمدة لزيادة صادراتها كمصر وهو ما سيعطيها الفرصة لتحقيق مكاسب كبيرة بالإضافة إلى تعزيز التجارة البينية للقارة التي تعاني من نقص إمدادات الأسمدة.
٧. من المرجح أن أثر الأزمة الروسية الأوكرانية أن تشهد أفريقيا انتعاشه في الاستثمار الزراعي حيث شهد عام ٢٠٢١ انتشار أزمة الطاقة في أوروبا وارتفاع في أسعار الوقود والذي أدى بها إلى تخفيض إنتاجاتهم الزراعية لترشيد استخدام الوقود وهو ما يفتح المجال لأفريقيا لتلبية احتياجات أوروبا من المنتجات الزراعية وخاصة أن أفريقيا تمتلك مساحات شاسعة صالحة للزراعة تصل إلى ٩٣٠ مليون هكتار نصفها غير مستغل حيث تضم أفريقيا ٦٠% من الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة في العالم. وجدير بالذكر أن مصر نتيجة احتياجاتها المتزايدة للمنتجات الزراعية وخاصة القمح بدأت بالفعل في تنفيذ استراتيجية المزارع المصري في أفريقيا وتم إنشاء ٩ مزارع بالفعل من مخطط إنشاء ٢١ مزرعة مشتركة.^(١)

(١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو): <http://www.fao.org>

المطلب الثاني

آثار الأزمة الروسية الأوكرانية

على جوانب الاقتصاد العالمي

في الوقت الذي يعاني فيه العالم اقتصادياً من جائحة كورونا، اشتعلت الأزمة الروسية الأوكرانية والتي لها العديد من الآثار أهمها الآثار الاقتصادية التي تؤثر على الاقتصاد العالمي، لذا نجد نظرتان متضادتان في هذا الاتجاه أحدهما متفائل والأخر متشائم وهو ما سنوضحه فيما يلي:

أولاً: النظرة المتفائلة:

وهي وجهة نظر استثمارية، حيث أن تلك العواقب الاقتصادية الناتجة عن الصراع خاصة الصراع ذو الطبيعة العسكرية سوف تقتصر فقط على منطقة الصراع رغم ذلك التأثير الهائل في أوكرانيا وروسيا بسبب العقوبات الاقتصادية، ولكن يبقى السؤال الذي نراه ونعيش فيه هل يتأثر العالم بسبب تلك الأزمة؟ خاصة أن تأثير الاقتصاد الروسي ضعيف على نمو الاقتصاد العالمي وذلك لأن حجم اقتصادها يعد بسيط حيث يمثل ١,٧% من الناتج المحلي العالمي أي ما يقرب إلى نصف حجم دولة كفرنسا وعشر اقتصاد الصين أو الاتحاد الأوروبي.*

ثانياً: النظرة المتشائمة:

وهي أن اتساع دائرة الأزمة مع التدخلات الأوروبية فإن الاقتصاد العالمي سيتأثر بصورة كبيرة، وهو ما سيتم توضيحه فيما يلي:

(١) آثار الحرب على الاقتصاد الروسي والأوكراني:

- بعد اشتعال الأزمة الروسية الأوكرانية فرضت عقوبات مالية متعددة على روسيا منها:
- أ. أعلنت بريطانيا تجميد أصول بنكية واستبعدتها من النظام المالي البريطاني.
 - ب. استبعاد بنوك روسية بموجب لوائح الاتحاد الأوروبي من شبكة سويفت العالمية
 - ج. تجميد أموال الحكومات الروسية والشركات الروسية العاملة في السوق البريطاني ووضع حد أقصى لإيداعات المواطنين الروس في البنوك البريطانية.
 - د. منع بريطاني الشركات الروسية من إجراء أي تحويلات مالية مع وزارة المالية الروسية والبنك المركزي الروسي.
 - هـ. فرض عقوبات على البنوك الروسية والشخصيات المحسوبة على النظام الحاكم في روسيا كما حظرت بريطانيا مواطنيها من أي تعاملات مع البنك المركزي ووزارة المالية الروسية.

(*) بول دونوفان، كبير الاقتصاديين في بنك UBS السويسري حيث يرى أن الأسواق لا تميل إلى تصعيد الأحداث المتطرفة، خاصة عندما تكون ذات طبيعة عسكرية.

والى جانب العقوبات السابقة على روسيا فرضت عدد من العقوبات الاقتصادية منها: (١)
أ. تم منع الطيران الروسي من الهبوط في المطارات الأوروبية أو التحليق فوق الأجواء الأوروبية.

ب. تم فرض قيود على الصادرات الروسية وإيقاف أي تراخيص للتصدير والاستيراد من روسيا إلى بريطانيا وخاصة مواد النفط وتكريره، وكذا مواد التصنيع العسكري.

ج. منع أكثر من نصف الواردات الروسية من دخول الأراضي الأمريكية.

د. وقف تصريح تشغيل خط نورد ستريم الروسي بألمانيا لتصدير الغاز إلى أوروبا.

وبسبب تلك العقوبات وانسحاب العديد من الشركات الأجنبية من الاستثمار في روسيا نجد انكماش في الاقتصاد الروسي خاصة عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣م (٢)، أما أوكرانيا فقد ألحقت الحرب عليها خسائر فادحة خاصة في البنية التحتية وكذلك خسائر اقتصادية كبيرة فنجد الموانئ والمطارات مغلقة نتيجة الأضرار التي لحقت بها وكذا تدمير العديد من الطرق، لذا طلبت أوكرانيا من صندوق النقد الدولي طلب طارئ من أجل تمويل إعادة الإعمار في إطار أداة التمويل السريع قدره ١,٤ مليار دولار، (٣) ذلك لأن مع تواصل الحرب فإن العواقب على الاقتصاد الأوكراني بالغة الخطورة. (٤)

قدرت احتياجات أوكرانيا لإعادة الإعمار بحوالي ٣٤٩ مليار دولار على الأقل وهو ما يزيد عن الناتج المحلي الأوكراني الإجمالي عام ٢٠٢١ ومع نزوح ثلث سكان أوكرانيا والمقدر بحوالي ٤٤ مليون نسمة بسبب الحرب والأضرار التي لحقت بالأراضي الزراعية نجد زيادة في معدل الفقر عن ٢٥% عام ٢٠٢٢ بعد أن قدر عام ٢٠٢١ بـ ٥,٥% وكذلك انكماش في الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا بنسبة ٣٥%. (٥)

(أ) تأثير الحرب الجارية على الاقتصاد الأوكراني:

على الرغم من أن المؤسسات المالية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذلك الدول الأوروبية متفهمة تماماً الوضع في أوكرانيا ومدى صعوبته والذي سيجعلهم لا يطالبون بسداد الديون المستحقة في ذلك الوقت إلا أن هناك مخاوف كبيرة عن عدم قدرة أوكرانيا من سداد الديون الخارجية، وإذا تم ذلك سيكون له تبعات اقتصادية لأنها ستكون سابقة قد تشجع الدول

(١) معهد تور البصراطي، استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (العراق - إيران - روسيا).

(٢) تقرير البنك الدولي، ٢٠٢٢، ص ٢٠.

(٣) المرجع السابق ذكره.

(٤) المرجع السابق ذكره.

(٥) تقرير البنك الدولي، ٢٠٢٢، ص ٢١.

الناشئة لعدم سداد ديونها بالمثل بسبب الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها ويعيشها العالم الآن.

(ب) تبعيات الحرب على الاقتصاد الروسي خاصة مع فرض كل هذه العقوبات عليه:

سيزداد الأمر سوءاً مع إطالة أمد الأزمة واستمرار فرض العقوبات التي فرضتها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لذا سيتضرر الاقتصاد الروسي اقتصادياً بصورة كبيرة وفقاً للآراء الخبراء الغربيين، ولم يقتصر الأمر على تلك الآراء فقط بل توقع أيضاً البنك المركزي الروسي العديد من الأضرار على الرغم من أن الموازنة العامة الروسية تبدو في وضع جيد بسبب اعتمادها على ارتفاع إيرادات بيع الغاز والنفط بعد ارتفاع أسعارهما بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، ومن المتوقع احتمالية اتجاه الحكومة الروسية للسيطرة على الشركات والقطاع الخاص الذي نما بشكل كبير في روسيا.^(١)

(٢) أثار الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي:

أدت الأزمة الروسية الأوكرانية إلى أزمات إنسانية ونزوح اللاجئين بالإضافة إلى مخاطر سلبية على الاقتصاد العالمي الذي لم يجد الوقت ليتعافى من جائحة كورونا ومن الآثار المباشرة لتلك الأزمة انخفاض تدفق التحويلات، والغير مباشرة إلى ارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية مما أدى إلى زيادة مخاطر انعدام الأمن الغذائي والارتفاع في معدلات الفقر في الكثير من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل،^(٢) حيث أن لروسيا وأوكرانيا تأثير كبير بسبب دورهم الرئيسي في العديد من أسواق السلع الأساسية حيث يمثلوا معاً حوالي ٣٠% من صادرات العالم من القمح و ١١% من الذرة والأسمدة والغاز و ١١% أيضاً من النفط وهو ما يتضح من خلال ارتفاع أسعار تلك السلع بشكل كبير منذ بداية تلك الأزمة.^(٣)

وستؤثر تلك الحرب على الاقتصاد العالمي من خلال زيادة سرعة التضخم وبطء النمو وسيوضح ذلك الأثر من خلال ما نوضحه فيما يلي:^(٤)

أ. تراجع في ثقة المستثمرين وكذا زيادة الشعور لديهم بعدم الثقة والذي سيؤدي بدوره إلى إضعاف أسعار الأصول.

ب. الارتفاع المتزايد في أسعار السلع الأساسية كالطاقة والغذاء والذي سيؤدي بدوره إلى زيادة التضخم مما يؤدي إلى ضعف قيمة الدخل وضعف الطلب.

^(١) محمد المنشاوي، ما مدى تأثير حرب روسيا وأوكرانيا على الاقتصاد العالمي؟، الجزيرة نت، ٢٢/٣/٢٠٢٣.

^(٢) ديليت راثا، حرب في خضم جائحة كورونا، تاريخ الاسترداد ٢٦ / نوفمبر ٢٠٢٢، على موقع:

/bank.orglar/blogs. World

^(٣) DECD library, 2022

^(٤) تقرير صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢م.

ج. الاقتصاديات المجاورة بشكل خاص ستصارع الانقطاع في سلاسل الإمداد والتجارة وكذلك تحويلات العاملين بالخارج.

كما نجد أن تلك الأزمة أثارت العديد من التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي، حيث تراجع النمو العالمي من نسبة ٦% عام ٢٠٢١ إلى ٣,٢% عام ٢٠٢٢ ثم إلى ٢,٧% عام ٢٠٢٣، وذلك يعود إلى البطء الاقتصادي للاقتصاديات الكبرى حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة عام ٢٠٢٢ وكذلك منطقة اليورو، وكذلك نجد ارتفاع في التضخم العالمي من ٤,٧% عام ٢٠٢١ إلى ٨,٨% عام ٢٠٢٢ ومن الملاحظ أن التضخم المتزايد أكثر انتشاراً في الاقتصاديات المعقدة، وأكثر حدة في العديد من الدول بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة مما يزيد من التعقيدات القائمة في بيئة صنع السياسات لدى الدول،^(١) وهو ما سنوضحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٨): نمو الاقتصاد العالمي

المنطقة	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
العالم	٦	٣,٢	٢,٧
الدول المتقدمة	٥,٢	٢,٤	١,١
الولايات المتحدة الأمريكية	٥,٧	١,٦	١
منطقة اليورو	٥,٢	٣,١	٠,٥
الدول النامية	٦,٦	٣,٧	٣,٧
روسيا	٤,٧	٣,٤ -	٢,٣ -
الصين	٨,١	٣,٢	٤,٤

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠٢٣
ويتضح من الجدول السابق التأثير السلبي للأزمة الروسية الأوكرانية التي أدت إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي والبطء في الاقتصاد العالمي، فبالنسبة لأوروبا تمثل الطاقة القناة الأساسية لانتقال تداعيات الحرب حيث تعد روسيا المصدر الأساسي ل وارداتها من الغاز وسيؤدي ذلك إلى حدوث انقطاعات واسعة النطاق في سلاسل الإمداد مما يؤدي إلى زيادة التضخم، كما ستشهد أوروبا الشرقية ارتفاع تكاليف التمويل وزيادة في تدفق اللاجئين والذي بلغ عددهم حوالي ٣ مليون نسمة، لذا تواجه الحكومات الأوروبية ضغط على الموازنة العامة بسبب زيادة الإنفاق على تأمين مصادر الطاقة.

(١) نفس المرجع السابق.

وبالنسبة لآسيا الوسطى ومنطقة القوقاز سنجدها تتأثر بتبعيات أكثر من الركود الروسي والعقوبات المفروضة عليه بسبب العلاقات التجارية الوثيقة بينهم من خلال نظم المدفوعات فستقل التجارة وكذلك تحويلات العاملين بالخارج وكذا سيقبل الاستثمار مما يؤثر على النمو الاقتصادي وزيادة التضخم.

أما بالنسبة لشمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط فستشهد بعض الدول المصدرة للمواد الهيدروكربونية كالسعودية وقطر والكويت والجزائر وليبيا تحسناً في ميزان المدفوعات الخارجية وزيادة الدخل القومي وكذلك تعزيز معدلات النمو، وقد تشهد أيضاً بعض الدول المصدرة للغاز نمو بسبب إعلان الاتحاد الأوروبي عن اهتمامها بتوزيع مصادر إمداداتها من منتجات الطاقة، أما البلدان الغير منتجة للطاقة ستؤثر تلك الحرب تأثيراً سلبياً على اقتصاداتها وتزيد من التوترات الاجتماعية لديها كسوريا ولبنان وتونس واليمن ومصر حيث تعتمد تلك الدول على روسيا وأوكرانيا في الحصول على وارداتها من السلع الغذائية خاصة القمح، كما ستتأثر مصر أيضاً بجانب ما سبق بركود في حركة السياحة حيث تشكل روسيا وأوكرانيا ثلث السياحة الوافدة إلى مصر.^(١)

وبالنسبة للصين قد تكون التأثيرات المباشرة أقل عليها نظراً لدفعة التحفيز المالي التي هدفت للنمو عام ٢٠٢٢ بنسبة ٥,٥%، وعلى الرغم من ذلك فإن تأثير ارتفاع أسعار المواد الأولية وضعف الطلب في أسواق التصدير الكبرى وكذلك زيادة الإنفاق على الدفاع والطاقة ستؤثر عليها.

ومن الآثار السلبية لتلك الحرب أنها ستجزي الاقتصاد العالمي إلى كتل جغرافية سياسية لكل منها نظم مدفوعات عبر الحدود وحملات احتياطيها ومعايير تكنولوجية خاصة بها، وهو اعتبره صندوق النقد الدولي تحدي خطير يؤثر على الإطار القائم على القواعد التي تحكم العلاقات الاقتصادية والدولية.^(٢)

وفيما يلي سنوضح تكلفة تلك الحرب وفقاً لتقديرات منظمة التعاون والتنمية:^(٣)
أ. تقدر تكلفة تأثير تلك الحرب على الاقتصاد العالمي عام ٢٠٢٣ بحوالي ٢,٨ تريليون دولار.

(١) فريد بلحاج، ضغوط متفاقمة: الحرب في أوكرانيا وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٧ أبريل من مدونات البنك الدولي:

[Blogs.worldbank.org/ax/arabvoices/ Compounded/ stress-impact-war](https://blogs.worldbank.org/ax/arabvoices/Compounded/stress-impact-war)

(٢) تقرير صندوق النقد الدولي ٢٠٢٢ م.

(٣) نفس المرجع السابق.

ب. تسببت تلك الحرب في ارتفاع أسعار النفط مما نتج عنه ضعف إنفاق الأسر وخلل في سلاسل التوريد ونقص الغذاء، وقد تزداد الأسعار في حالة واجهت أوروبا نقص متزايد في الطاقة.

ج. سينخفض استهلاك الطاقة بنسبة لا تقل عن ١٥% مقارنة بالسنوات السابقة.

د. خفض أنشطة العديد من الشركات نتيجة لارتفاع الأسعار

هـ. سينمو الناتج المحلي العالمي بنسبة ٢,٢% بعد أن كان ٣% عام ٢٠٢٢.

و. تراجع النمو في منطقة اليورو مع توقع أن يبلغ ٠,٣% في مقابل ١,٦% عام ٢٠٢٢.

ز. زيادة التضخم الذي يتوقع أن ينخفض ٩% بعد أن كان ٦,٢% عام ٢٠٢٢.

ح. من المتوقع ركود أكبر قوة اقتصادية أوروبية (ألمانيا) حيث سيتراجع ناتجها الإجمالي المحلي بنسبة ٠,٧% بانخفاض بنسبة ٢,٤%.

ط. سبب التباطؤ المالي في النمو هو رفع معدلات الفائدة إلا أن المنظمة تدعو المصارف المركزية إلى مواصلة ذلك حتى تتجنب زيادة المعدلات بصورة أكبر في حالة استمرار زيادة التضخم.

ي. زيادة الإنفاق من جانب الحكومات في أوروبا بالكامل الذي بلغت مليارات اليوروهات لمساعدة الشركات والأسر لمواجهة ارتفاع أسعار الطاقة وذلك في شكل وضع حد أقصى لأسعار الطاقة.

وعليه يجب الأخذ في الاعتبار في حالة زيادة شدة تلك الحرب سنواجه عجزاً في السلع الرئيسية والأجهزة الإلكترونية وارتفاع أسعار الحبوب والطاقة وزيادة معدلات التضخم فبعد أن كان ١,٢% عام ٢٠٢٠ ارتفع إلى ٦,٥% عام ٢٠٢٢م، وعلى الرغم من محاولات البنوك المركزية في العالم لحل تلك الأزمة من خلال رفع أسعار الفائدة ومحاوله السيطرة على زيادة التضخم إلا أن هناك حالة من الركود في الاستثمار.

(٣) تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على أسعار السلع الرئيسية في العالمي:

(أ) تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على أسعار النفط:

تعد روسيا أحد أكبر الدول المنتجة للغاز الطبيعي والنفط وتعتبر أوكرانيا من أكبر الشبكات لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا، لذا فتصاعد الحرب بين البلدين أثار القلق بشأن استمرارية إمدادات الغاز والنفط في الأسواق العالمية مما يؤثر على أسعارهم بشكل كبير ومستمر، وهذا الارتفاع في الأسعار يؤثر على المستهلكين والشركات معاً مما يؤثر بدوره على التخطيط المالي وعلى الاستثمار، لذا نجد منذ اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية قفزات في سعر النفط حتى تخطى سعر البرميل الـ ١٠٠ دولار وقد يزيد عن ذلك في حالة استمرار روسيا في

التوغل داخل أوكرانيا، ومن خلال الجدول التالي سنوضح تطور أسعار النفط من عام ٢٠٢١م حتى عام ٢٠٢٥م:

جدول رقم (٩): تطور أسعار النفط من عام ٢٠٢١ حتى عام ٢٠٢٥ (دولار/البرميل)

السنة	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
السعر	٦٠،٤٩	١٣٩،١٣	٦٩،٧٦	٧١،٧٢	٧٨،٤١

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)، تقرير الأمين العام، سنوات مختلفة

(ب) تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على أسعار الغاز العالمية:

بعد ارتفاع أسعار الطاقة والغاز بصفة خاصة بالإضافة إلى التضخم المتزايد الذي تعاني منه دول أوروبا وأمريكا سيؤدي إلى انخفاض معدلات النمو في كلا الجانبين وعلى العالم كله، وستزداد أسعار الغاز أكثر في حالة اتفاق أوروبا وأمريكا على تأجيل نورد ستريم Nord * stream 2 إلى أجل غير مسمى أو إذا قامت به روسيا كردة فعل للعقوبات المفروضة عليها، مع الأخذ في الاعتبار أن واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الروسي تصل إلى ٤٠%.

(ج) تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على أسواق المال والنظام المالي العالمي:

عندما يصل التوتر بين بلدين إلى هذا الحد تزداد المخاوف بشأن الاستقرار الاقتصادي العالمي حيث يعد الاستقرار السياسي والأمني عاملاً أساسياً للمستثمرين. وبسبب انسحاب العديد من المستثمرين من الأصول ذات المخاطرة العالمية لذلك شهدت الأسواق المالية تقلبات حادة واتجه معظم المستثمرين إلى الذهب والعملات القوية، كما نجد تأثير القطاع المصرفي والحوالات المالية بسبب تلك الأزمة كما تشكل مخاطر على سداد القروض البنكية لروسيا تجاه البنوك الغربية. لذا تسببت الأزمة الروسية الأوكرانية في خلل وإرباك في سوق السندات والعملات لدى الدولتين، وسنجد العالم كله يتأثر بتلك الأزمة باختلاف درجاتها فقد تزيد في بعض الدول عن دول أخرى وذلك بسبب الارتباطات الاقتصادية.^(١)

وبسبب تلك الأزمة الروسية الأوكرانية حدث خسائر كبيرة في البورصات العالمية، مما قد ينتج من تلك الأحداث نزير على تشكيل تكتلات جديدة عسكرية وسياسية واقتصادية عالمية تغير من خريطة العالم، وعلى الرغم من أن الهزة الاقتصادية التي ضربت بعض البلدان حول العالم أصحاب الاقتصادات الناشئة لم تصب روسيا بسبب احتفاظها بحوالي ٥٠٠ مليار دولار

(*) خط أنابيب باستثمارات غربية يقوم بنقل الغاز الطبيعي من مدينة فيبورج في روسيا إلى مدينة جوايغسفال في ألمانيا.

(1) ACY Securities MENA, ACY Securities provides access to CFDs on the forex, Index, ETF & Commodity markets with transparent pricing, 26/5/2023

كاحتياطي نقدي وكذلك الاحتياطيات الضخمة من الغاز والنفط، إلا أنها لم تمر بلا خسائر بالنسبة لموسكو فقد أنفق البنك المركزي الروسي ٢٠٠ مليار دولار للحفاظ على قيمة الروبل الذي تراجع بدوره أمام الدولار بنسبة ١٠% بالإضافة إلى تراجع المخرجات الصناعية بنسبة ٧%.

ويجب الأخذ في الاعتبار أن ما أنقذ الاقتصاد الأوكراني هو القرض الذي قدمته موسكو لكيف بقيمة ٣ مليار دولار كجزء من قرض تبلغ قيمته ١٥ مليار دولار والذي جمدت الباقي من القرض بعد تلك الأزمة بينهم وبما أن أوكرانيا ليست دولة ذات تأثير اقتصادي كبير ولكن بسقوطها اقتصادياً فستأخذ معها روسيا وهنا تكمن الكارثة لأن الاقتصاد العالمي لن يتحمل سقوط الاقتصاد الروسي.

لذا نرى أن فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا لإجبارها على التراجع من الاستيلاء على شبه جزيرة القرم وكذا طردها من مجموعة الثمانية أو تجميد عضويتها، يعني إشعال حرب اقتصادية على المستوى العالمي.

(د) ارتفاع أسعار الحبوب الغذائية والتأثير على دول العالم الثالث المستوردة لها:

تعد روسيا وأوكرانيا من أكبر الدول في العالم إنتاجاً وتصديراً للقمح فقبل ١٠ سنوات كانت روسيا وأوكرانيا يمثلان ٣% من تجارة القمح عالمياً إلا أنهم الآن يسيطرون على ١٧% من تلك التجارة، وتعرف أوكرانيا بأنها سلة خبز أوروبا كما تعد كيف ثالث أكبر مصدر للذرة وخامس أكبر مصدر للقمح في العالم، لذا نجد البنك الدولي يحذر من أن الأزمة الروسية الأوكرانية قد تضعف على الأمد الطويل الزراعة في أوكرانيا نتيجة ارتفاع أسعار استيراد الأسمدة الزراعية.

لذا يجب الحذر من التداعيات الاقتصادية للأزمة الروسية الأوكرانية، لأن انهيار جزء من النظام قد يؤدي إلى انهيار النظام بأكمله، وعلى الرغم أن من الممكن أن لا يتأثر السوق العالمي للحبوب بشكل كبير بالصراع الروسي الأوكراني إلا أن هناك مصاعب ستظهر في بلد كالصين نتيجة تلك الأزمة لأننا نجد أن الصين تعتمد على استيراد القمح والذرة من أوكرانيا وعلى الرغم من أنها ليست المورد الرئيسي للصين إلا أنها ستتأثر وستعوض هذا النقص من أستراليا بزيادة الطلب منها، وبالتالي ستقل صادرات أستراليا لباقي الدول الآسيوية التي ستزيد بدورها من وارداتها من بلدان وسط آسيا مما سيؤثر على بلدان الشرق الأوسط التي ستواجه أزمة كبيرة في توفير احتياجاتها، التي تستورد القمح من بلدان وسط آسيا.^(١)

(١) تقرير البنك الدولي، ٢٠٢٢.

(هـ) الآثار السلبية على سلاسل الإمدادات:

نمت التجارة العالمية بسرعة كبيرة في فترة عصر العولمة المفرطة* خاصة بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية وتحول العديد من الدول النامية إلى استراتيجيات مفتوحة، وعلى الرغم من نمو إجمالي الصادرات عالمياً بنسبة ٨,٧% والصادرات المباشرة بنسبة ٩,٧% في الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠ إلا أن الصادرات الغير مباشرة تباطأت بشكل كبير في الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٩. طالت لسلاسل الإمدادات في الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠ جميع القطاعات المتداولة، مما نتج عنه إدخال كفاءات جديدة ومكاسب إنتاجية في عملية الإنتاج مما أعطى فرصة للبلدان النامية أن تشارك في الإنتاج الصناعي خاصة لأنها أعطتهم ميزة نسبية في الدخول في بعض مهام سلسلة الإنتاج.

ومع تعرض العالم لأزمة كورونا حدثت تغيرات كبيرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي خاصة، مما أحدث اضطراب في سلاسل القيمة العالمية، لذلك نجد أن الأزمة الروسية الأوكرانية سوف تؤثر بشكل سلبي على سلاسل الإمدادات العالمية نتيجة لارتباط معظم تلك السلاسل بالدول المتقدمة وتلك الأزمة مرتبطة بالدول المتقدمة وبالاتحاد الأوروبي بشكل خاص.

(٤) آليات تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي:^(١)

على الرغم من أن روسيا شنت على دولة واحدة وهي أوكرانيا إلا أن تبعاتها أضرت بالكثير من دول العالم، ومع عدم وضوح نهايتها حتى الآن فمن المتوقع أن تكون الخسائر الاقتصادية لتلك الأزمة مدمرة في العديد من أجزاء العالم، ومع العقوبات التي تحاصر الصادرات الروسية والبيلاروسية وكذلك عدم استقرار الاقتصاد الأوكراني لذا نجد حدوث انخفاض في الإنتاج الأوكراني بنسبة ٤٥% عام ٢٠٢٢ وكذلك حدوث ركود في أوروبا الشرقية بنسبة ٤,١%، مع تزايد احتمالية تعرض أوروبا الغربية إلى ركود اقتصادي أيضاً وفقاً لتقرير البنك الدولي.

(أ) الطاقة:

تعتبر روسيا ثالث أكبر دولة منتجة للغاز الطبيعي والنفط في العالم، ومع العقوبات الأوروبية على صادرات روسيا خاصة من الطاقة لحرمانها من عائداتها، نجد ارتفاع كبير لأسعار النفط وأسعار البنزين خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث زادت أسعار البنزين بمتوسط يقدر بـ ٥ دولار للجالون ولكن أوروبا كان ارتفاع الأسعار أكثر حدة لاعتمادها بشكل كبير على الطاقة الروسية، لذا نتوقع أنه لازال من الممكن حدوث أزمة طاقة أكثر حدة.

(*) الفترة من التسعينات حتى الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م.

(١) مواقع إلكترونية + مودرن دبلوماسي، موقع الجزيرة نت.

(ب) الغذاء:

مع استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية وعلى الرغم من أن الأضرار التي لحقت بسوق الغذاء العالمية لم تكن فورية كالضرر الذي لحق في سوق الطاقة إلا أن الكارثة مازالت تلوح في الأفق، حيث تحاصر روسيا جميع موانئ أوكرانيا المطلة على البحر الأسود مع الأخذ في الاعتبار أنه هو الطريق الأساسي لتصدير المواد الغذائية في أوكرانيا إلى العالم ولا تستطيع السكك الحديدية والطرق الرابطة إلى أوروبا نقل إنتاج أوكرانيا من المواد الغذائية وكذلك قد ينتج عن تلك الحرب قلة المحاصيل الزراعية بنسبة لا تقل عن ٣٥% في المستقبل القريب.

كما نجد روسيا وبيلاروسيا وهما الحليقان الوثيقان أوقفوا تصدير الأسمدة الزراعية حيث يعدو منتجين رئيسيين للبوتاس وهو مكون أساسي في العديد من الأسمدة الزراعية مع الأخذ في الاعتبار أن روسيا هي أكبر مصدر للأسمدة النيتروجينية، ومع تزايد أسعار الطاقة يترتب عليه زيادة تكلفة إنتاج الغذاء سواء كزراعة أو نقل لذل نجد ارتفاع حاد في أسعار القمح بنسبة ٣٠% وزيت عباد الشمس بنسبة ٥٠% وكذلك ارتفاع التكلفة العالمية للأسمدة بنسبة ٢٣٠% ومع أن الدول المتقدمة يمكنها استيعاب ارتفاع الأسعار وتوفير الحلول البديلة لمصادر جديدة للأغذية إلا أن الدول النامية سواء في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط سوف تعاني وبشدة.

لذا نرى أن غلق وحصار روسيا للموانئ الأوكرانية وعرقلة الصادرات الغذائية ما هو إلا إعلان حرب على الأمن الغذائي العالمي، سيؤدي إلى عدم الاستقرار وزيادة المجاعات وكذلك الهجرة الجماعية حول العالم، فالأمن الغذائي أمر بالغ الأهمية للاستقرار وتحقيق السلام على المستوى العالمي.^(١)

(١) موقع مودرن دبلوماسي، ١٢/٧/٢٠٢٣م.

المبحث الثالث

آثار الحرب الروسية الأوكرانية

على الاقتصاد المصري

أدى التعاون المصري الروسي في الفترة الأخيرة على توطيد العلاقات بين البلدين بشكل كبير وهو ما تلاحظ من مبيعات سلاح وتعاون في بناء مفاعلات للطاقة النووية وتعزيز في الروابط التجارية والاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار أن العلاقات المصرية الروسية لم تمنع مصر من بعض الشراكات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهو ما أجبر مصر على انتهاج سياسة متوازنة بين روسيا والغرب للحفاظ على مصالحها الاقتصادية مع كلا الطرفين أثناء الحرب الروسية الأوكرانية، وعلى الرغم من ذلك نال الاقتصاد المصري نصيبه من تداعيات تلك الحرب وهو ما سنوضحه فيما يلي.

المطلب الأول

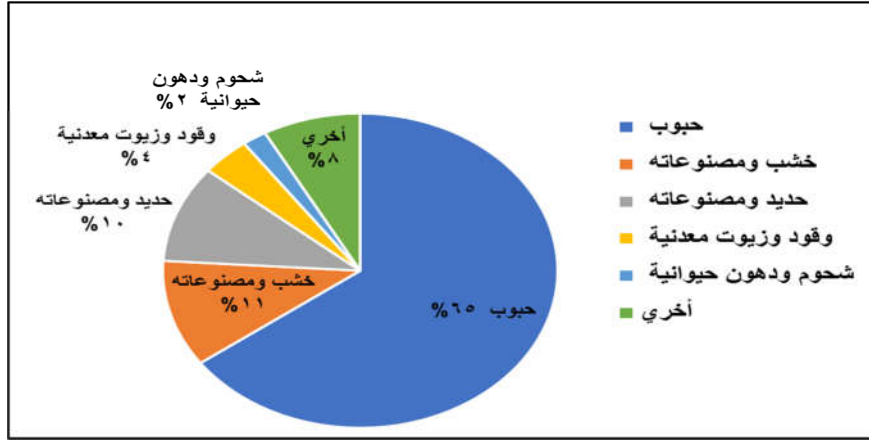
تأثير الأزمة

على الأمن الغذائي وارتفاع نسبة التضخم

أولاً: آثار الأزمة على الأمن الغذاء:

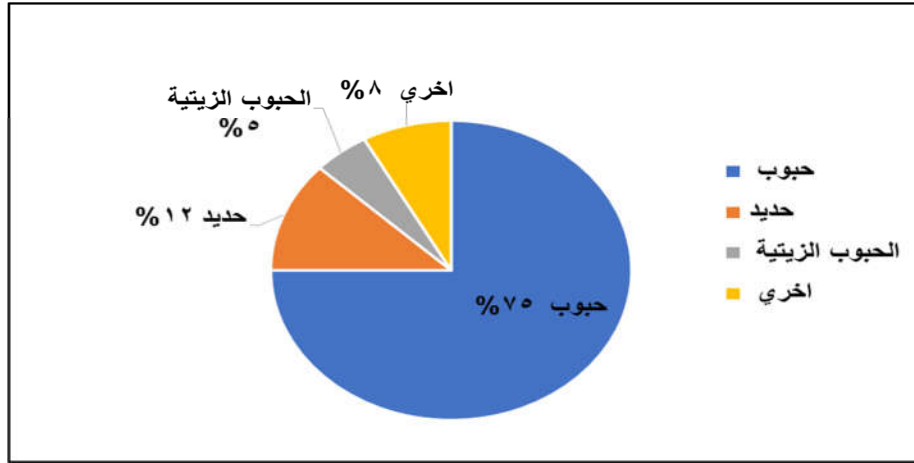
يعد متوسط قيمة الواردات المصرية من روسيا وأوكرانيا ما يقرب من ٥,٨ مليار دولار في الفترة من ٢٠١٦م حتى ٢٠٢٠م أي بنسبة ٨,١ % من قيمة إجمالي وارداتها خلال الفترة من ٢٠١٦م إلى ٢٠٢٠م وتأتي على قائمة المنتجات التي تستوردها مصر من الدولتين الحبوب حيث تمثل ٦٥% من الواردات من روسيا و ٧٥% من الواردات من أوكرانيا ثم يليها الخشب والحديد، تعتبر مصر من الدول التي تضررت بصورة كبيرة من الحرب الروسية الأوكرانية لاعتمادها على استيراد القمح من روسيا وأوكرانيا حيث يأتي القمح على رأس قائمة الحبوب التي يتم استيرادها حيث استوردت ٨٠% من وارداتها من القمح من روسيا وأوكرانيا خلال الفترة من ٢٠١٦م حتى ٢٠٢٠م لذا تعد مصر هي أكبر دولة مستوردة للقمح في العالم خلال نفس الفترة.^(١)

(١) مرجع سابق، خريطة التجارة الدولية.



شكل رقم (٨): أهم المنتجات التي استوردتها مصر من روسيا عام ٢٠٢٠م

المصدر: Trade map, <https://www.Trademap.com>

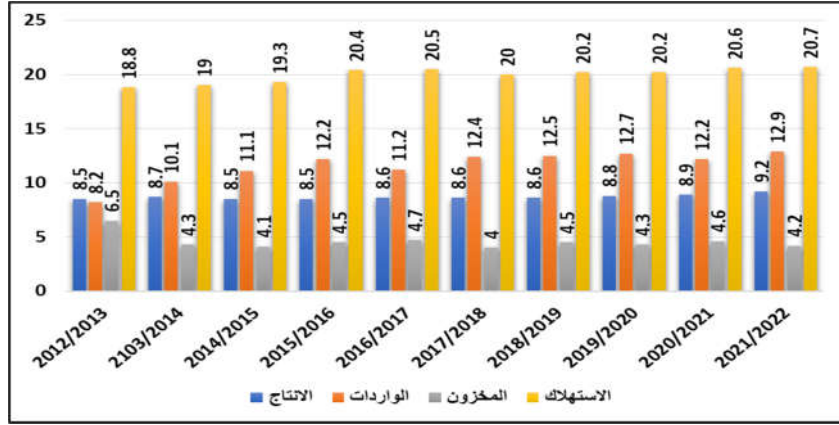


شكل رقم (٩): أهم المنتجات التي استوردتها مصر من أوكرانيا عام ٢٠٢٠م

المصدر: Trade map, <https://www.Trademap.com>

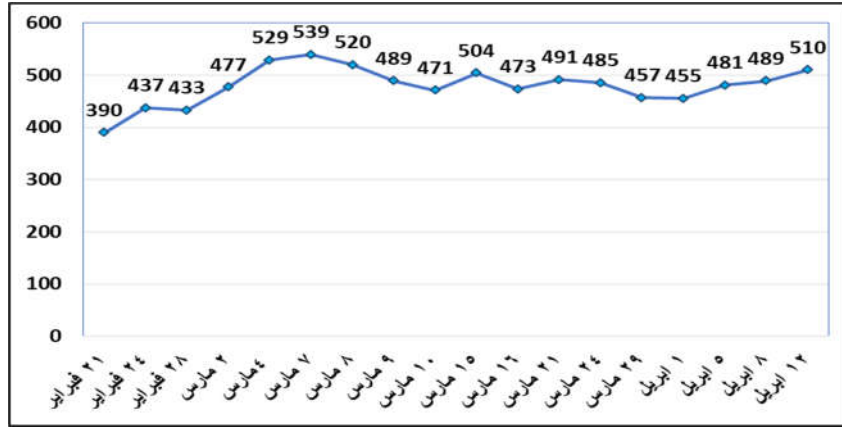
كما تعتمد مصر على روسيا وأوكرانيا في الاستيراد حيث استوردت ١٢,٩ مليون طن عام ٢٠٢١م / ٢٠٢٢م بما يقرب من ٣,٢ مليار دولار وعلى الرغم من أن بلغ الإنتاج المحلي للقمح في عام ٢٠٢١م / ٢٠٢٢م حوالي ٩,٢ مليون طن بزيادة تصل إلى ٣٠٠ ألف طن عن العام السابق وذلك نتيجة التوسع الحكومي لزراعة القمح في توشكي وغيرها مع الأخذ في الاعتبار أن الاستهلاك السنوي من القمح ٢٠,٧ مليون طن والمخزون ٤,٢ مليون طن إلا أن الحرب الروسية الأوكرانية أدت إلى ارتفاع أسعار القمح عالمياً حيث ارتفع سع القمح الأمريكي من ٣٩٠ دولار للطن في ٢١ فبراير ٢٠٢٢م إلى ٥٣٩ دولار للطن في ٧ مارس ٢٠٢٢م أي زيادة ٣٨% خلال أسبوعين قبل أن ينخفض مرة أخرى إلى ٤٨٠ دولار في مارس ٢٠٢٢م ويعاود الارتفاع مرة أخرى ٥١٠ دولار للطن في ١٢ أبريل ٢٠٢٢م لذا يشكل ذلك عبئاً على الموازنة العامة للدولة بأكثر من ١٥ مليار وذلك حسب تصريحات وزير المالية.^(١)

(١) بلومبيرج، اقتصاد الشرق، <https://www.asharqbusiness.com>



شكل رقم (١٠): الإنتاج والاستهلاك والواردات والمخزون المصري للقمح خلال الفترة من ٢٠١٢م حتى ٢٠٢٢م

المصدر: مجلس الحبوب العالمي (<https://www.igc.int>)



شكل رقم (١١): أسعار القمح الأمريكي الأحمر الصلب (US HRW) خلال الفترة ٢١ فبراير ٢٠٢٢م إلى إبريل ٢٠٢٢م

المصدر: مجلس الحبوب العالمي (<https://www.igc.int>)

لذا تعد مصر من أكثر البلاد تضرراً حيث انخفضت وارداتها وارتفعت أسعار السلع المحلية والمستوردة مما أدى لارتفاع معدل التضخم الشهري وفقاً للبنك المركزي في فبراير ٢٠٢٢م من ٨,٨% إلى ١٠,٤٩% في نهاية مارس وذلك نتيجة ارتفاع أسعار السلع المحلية والمستوردة بسبب الحرب الروسية الأوكرانية^(١)، وهو ما ينعكس سلباً على استمرار تلك المواد في حالة ارتفاع الأسعار في السوق العالمية^(٢)، ونتيجة لتلك الحرب على الأمن الغذائي سواء في العالم أو في مصر على وجه الخصوص أصبح يمثل هاجس لصانعي القرار في ظل تلك

(١) المرجع السابق.

(٢) مدحت نافع، شح الإمدادات: كيف تؤثر أزمة روسيا وأوكرانيا علي الأمن الغذائي في العالم؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٢.

الأوضاع المالية وما يشهده العالم من تغيرات عالية ومستقبلية لإدراج الأمن الغذائي في الاستراتيجيات الأمنية وذلك باعتباره مكون هام من مكونات الأمن القومي.

ثانياً: أزمة التضخم:

أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى زيادة عجز في الموازنة العامة للدولة في مصر، نتيجة إلى زيادة الأسعار في المواد الغذائية والطاقة، مما أدى إلى تحمل هذه النفقات من الموازنة العامة للدولة وكذا تخصيص موارد إضافية في الموازنة العامة لتعويض العاملين بالدولة عن تلك الزيادة حيث قامت الحكومة بزيادة علاوة الأجور في أبريل ٢٠٢٢م، وقد بلغ أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الموازنة بما يقرب من ٤٦٥ مليار جنيه بمقدار ١٣٠ مليار جنيه آثار مباشرة لتلك الحرب وبمقدار ٣٣٥ مليار جنيه آثار غير مباشرة.*

- تراجع سعر صرف بعد قرار البنك المركزي بتخفيض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي في ٢١ مارس ٢٠٢٢م بحوالي ١٦% وقد أتى هذا القرار لامتناس أثر الصدمة التي حققتها الحرب الروسية الأوكرانية^(١)، ونتيجة قرار البنك المركزي المصري برفع سعر الفائدة سجل الدولار مقابل الجنية ٥١ جنية، كما قرر بنك مصر والبنك الأهلي إصدار شهادات ادخار لها معدل فائدة ثابت طوال مدة الاحتفاظ بالشهادة حيث تبلغ مدد الشهادات من عام إلى ثلاث أعوام.^(٢)

- تخفيض الحكومة توقعات النمو الاقتصادي إلى ٥%، مقارنة بالتوقعات السابقة لاندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وذلك حسب وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

أما فيما يخص التداعيات الاقتصادية علي مصر كما جاء في إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء نذكر التالي:^(٣)

- تعد الحبوب أهم المواد الغذائية التي تستوردها مصر من روسيا وأوكرانيا حيث تمثل نسبة ١٠,٧% من الواردات من أوكرانيا بقيمة ٦٤٩,٤ مليون دولار لكمية ٦٥١,٤ ألف طن و ٦٩,٤% من الواردات من روسيا بقيمة ١,٢ مليار دولار لكمية بلغت ٤,٢ مليون طن لذا

(*) حسب ما صرح به رئيس الوزراء المصري د. مصطفى مدبولي، <http://www.cabinet.gov.eg>.

(١) المرجع السابق.

(٢) نورهان الشيخ، تداعيات التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا علي الأقليم، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، <http://futureuae.com/ar-AE/mainpage/Item/7129>، تم الأطلاع

٢٠٢٤-١١-١٥م

(٣) أحمد محمد فهمي، عام علي الحرب الروسية الأوكرانية كيف ألفت بظلالها علي مختلف مناطق العالم، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات، مصر، ٢٠٢٣.

نجد الحبوب مثلت أكثر من نصف إجمالي واردات مصر من روسيا خلال ال ١١ شهر الأولي من عام ٢٠٢٢م.

- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر بلغ ما يقرب من ١٧٠ نقطة مسجلاً بذلك ارتفاع قدرة ٣,٩% عن شهر فبراير ٢٠٢٣م.

- انخفاض احتياطي النقد الأجنبي وذلك حسب بيان البنك المركزي في ٧ إبريل عام ٢٠٢٢م الذي أكد خلاله عن قيامه باستخدام جزء من احتياطي النقد الأجنبي لتغطية احتياجات السوق المصرية من النقد الأجنبي وكذلك تغطية انسحاب الاستثمارات الأجنبية وسداد المديونية الخارجية للدول وكذا استيراد سلع استراتيجية، لذلك بلغ رصيد احتياطي النقد الأجنبي في إبريل عام ٢٠٢٢م نحو ٣٧,٠٨٢ مليار دولار مقابل ٤٠,٩٩ مليار دولار في مارس ٢٠٢٢م.^(١)

المطلب الثاني

تأثير الأزمة

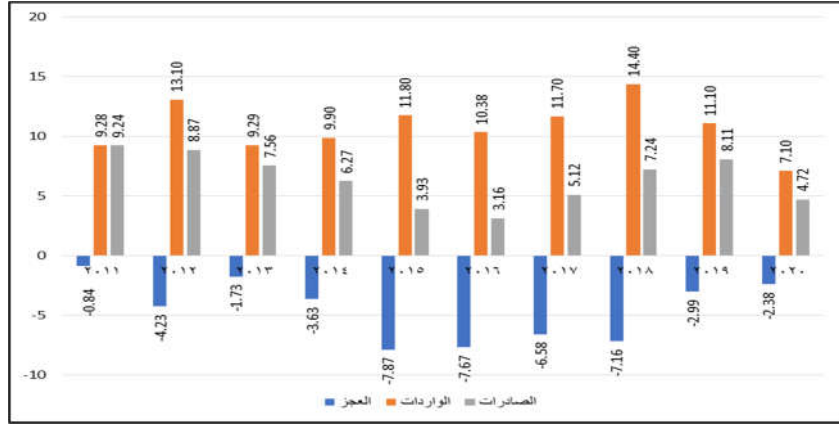
علي الطاقة والسياحة والمعادن

أولاً: آثار الأزمة على الطاقة:

تعد مصر من البلدان المستوردة للطاقة كما هو واضح من صادرات و وارداتها من الوقود المعدني خاصة في الفترة من ٢٠١١م حتى ٢٠٢٠م وعلي الرغم أن ميزان الطاقة بالسالب في الفترة من ٢٠١٩م حتى ٢٠٢٠م وانخفاض هذا العجز إلا أن في عام ٢٠٢١م وصل إنتاج مصر من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي ٨٢,٤ مليون طن مكافئ، أي عبارة عن ٢٨,٣ مليون طن من الزيوت الخام والمكثفات، و ٥٣,١ مليون طن غاز طبيعي ومليون طن بوتاجاز، إلا أن الاستهلاك المحلي قد بلغ ٧٥ مليون طن منها ٢٧,٨ مليون طن من المنتجات البترولية تم استيراد ٨,٦ مليون طن منها بقيمة ٥,٣ مليار دولار و ٤٨ مليون طن غاز طبيعي والذي يستهلك منه ٦٠% من خلال قطاع الكهرباء،^(٢) وهو ما يوضحه الشكل التالي:

(١) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات المساحة المحصولية والإنتاج، مصر، ٢٠٢١.

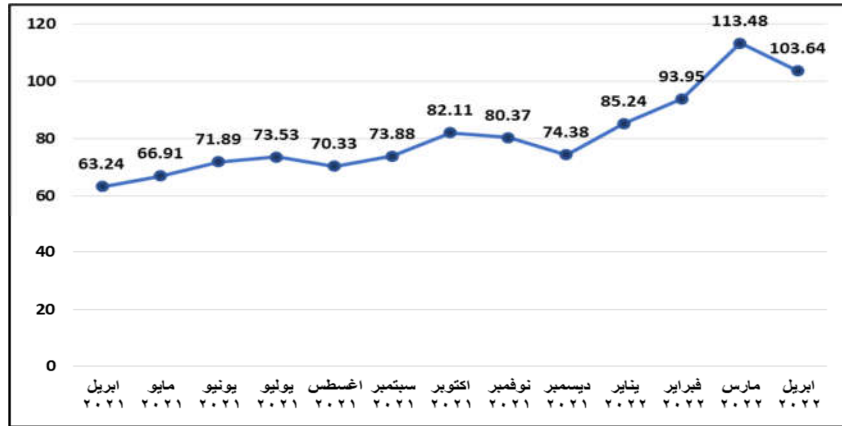
(٢) وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية، <https://www.petroileum.gov>.



شكل رقم (١٢): ميزان الطاقة المصري خلال الفترة من ٢٠١١م حتى ٢٠٢٠م بالمليار دولار

المصدر: Trade Map, <https://www.Trademap.org>

ومع ارتفاع أسعار الطاقة بسبب الحرب الروسية الأوكرانية والتي كانت مرتفعة بالفعل قبل الأزمة، والذي كان في تزايد بسبب زيادة الطلب الناتج عن التعافي من أزمة جائحة كورونا، حيث وصل سعره إلى ما يقرب من ٩٤ دولار على الرغم من أنه كان يبلغ حوالي ٦٣,٢٤ دولار قبل جائحة كورونا، وبعد أزمة الحرب الروسية الأوكرانية وصل إلى ١١٣,٤٨ دولار للبرميل في مارس ٢٠٢٢م. ومازالت الحرب الروسية الأوكرانية تزيد من الأعباء الجديدة على الموازنة العامة للدولة، حيث تم إعداد الموازنة على سعر البرميل بـ ٦٢ دولار في الوقت التي نتج عن الحرب الروسية الأوكرانية إلى أن تجاوز سعر البرميل ١٢٠ دولار.



شكل رقم (١٣): أسعار سلة أوبك خلال الفترة من أبريل ٢٠٢١م إلى ٢٠٢٢م

المصدر: OPEC, <https://www.opec.org>

ثانياً: آثار الأزمة على السياحة:

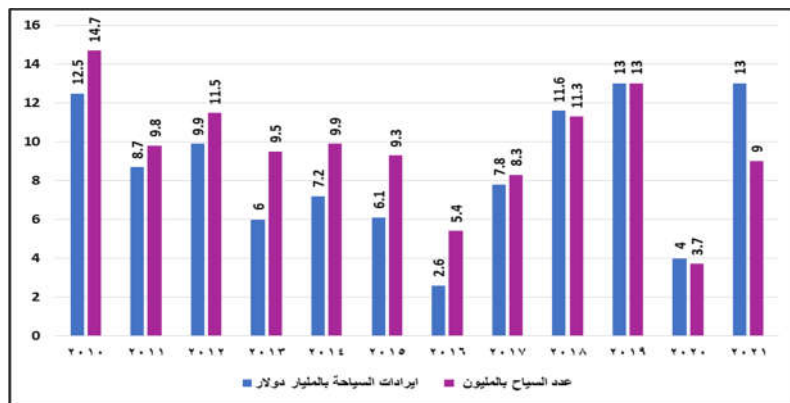
تعد الإيرادات السياحية من أهم المصادر للنقد الأجنبي للاقتصاد المصري، فنجد أن في عام ٢٠١٩م بلغت الإيرادات ٣٢ مليار دولار أمريكي أي بنسبة ٨,٨% من الناتج المحلي

الإجمالي إلا أن بسبب جائحة كورونا في ٢٠٢٠م نجحها وصلت إلى ١٤,٥ مليار دولار بنسبة ٣,٨% من الناتج المحلي الإجمالي أي سجلت انخفاض بنسبة ٥٥%.^(١)

ففي عام ٢٠١٠م نجد أن أعداد السياح قد بلغ ذروته في مصر حيث وصل ١٤,٧ مليون سائح وبلغت الإيرادات من السياحة ١٢,٥ مليار دولار، ثم شهدت إيرادات السياحة انخفاضاً شديداً وذلك يعود إلى عدم الاستقرار السياسي في البلاد خاصة عام ٢٠١١م مروراً بأككتوبر ٢٠١٥م بسبب حادثة سقوط الطائرة الروسية في سيناء حيث وصل عدد السائحين في عام ٢٠١٦م إلى ٥,٤ مليون سائح وانخفضت الإيرادات إلى أقل مستوى لها ٢,٦ مليار دولار.^(٢)

في عام ٢٠١٧م بدأت السياحة المصرية في التعافي مرة أخرى حيث وصلت إيرادات السياحة إلى ١٣ مليار دولار عام ٢٠١٩م ولكن مع أزمة جائحة كورونا انخفضت الإيرادات مجدداً حتى وصلت ٤ مليار دولار ثم عادت للارتفاع عام ٢٠٢١م والوصول إلى ما كانت عليه قبل أزمة كورونا حتى أزمة الحرب الروسية ٢٠٢٢م لتنتهي على السياحة الروسية والأوكرانية والتي تعتبر النسبة الأكبر من السياحة الوافدة إلى مصر والتي تقدر بما يقرب ٤٠% من السياحة.^(٣)

لذا نجد أن السياحة المصرية تأثرت بشدة نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية خاصة أن قطاع السياحة كان يسهم بحوالي ٢,٤ مليون وظيفة أي بنسبة ٩,٢% من إجمالي الوظائف،^(٤) إلى جانب الانخفاض في الإيرادات من العملات الأجنبية وذلك لتوقف المجال الجوي الأوكراني والروسي الذي يضم مسرح العمليات وذلك إلى جانب تأثر العديد من الجنسيات الأخرى من تلك الحرب.



(١) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، البنك المركزي المصري، وزارة السياحة.

(٢) وزارة السياحة المصرية، <https://www.antiquities.gov>.

(٣) الاتحاد المصري للغرف السياحية، <https://www.etf.eg>.

(٤) مرجع سبق ذكره، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، وزارة السياحة.

شكل رقم (١٤): عدد السياح بالمليون وإيرادات السياحة بالمليار دولار في مصر خلال الفترة من ٢٠١٠م حتى ٢٠٢١م

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البنك المركزي المصري، وزارة السياحة
ثالثاً: ارتفاع أسعار المعادن:

- تعد روسيا مورد هام للعديد من المعادن والمواد الخام التي تستخدم في العديد من الصناعات خاصة المنزلية والإلكترونية، وفي ظل العقوبات الغربية المفروضة على الاقتصاد الروسي نتيجة الحرب الحالية تأثرت مصر مما أدى إلى ارتفاع أسعار تلك المواد التي من أزمة نقص للرقائق الإلكترونية وغيرها.
- زيادة أسعار الألومنيوم الخام بمصر نتيجة زيادة سعر الخام بالبورصات العالمية وزيادة سعر الدولار، حيث تقوم مصر باستيراد خام الألومنيوم ومعظم خامات المعادن من الخارج لذا حدث زيادة في أسعار الألومنيوم الخام مرتين خلال شهر مارس عام ٢٠٢٢م الأولى بقيمة ٥ آلاف جنية للطن والثانية ١١ ألف جنية للطن.^(١)

رابعاً: تضرر المصالح الاقتصادية المصرية الروسية:

أدت إجراءات فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا إلى أضرار على الدول خاصة مصر حيث تعتبر مصر الشريك التجاري الأفريقي الأول مع روسيا وذلك بنسبة تصل إلى ٨٣% من حجم التجارة الروسية الأفريقية، كما أن مصر تحصل على نسبة تصل لـ ٣٣% من حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وبين روسيا، حيث وصل حجم التبادل التجاري بين مصر وروسيا إلى ٤,٢ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢.^(٢)

ونتيجة أيضاً لتلك الحرب تأثرت دراسة ربط البنوك المصرية بالشبكة المالية الروسية والتي كانت تهدف لتسهيل تنفيذ المعاملات المالية بين البلدين حيث تعمل ٤٦٧ شركة روسية في مصر في العديد من المجالات كالبتترول والغاز وذلك بحجم استثمارات تصل إلى ٧ مليار دولار، كما أنها توفر نحو ٣٥ ألف فرصة عمل، وعلى الرغم من ذلك تؤكد هيئة المحطات النووية أن تلك العقوبات لن تؤثر على مشروع محطة الضبعة الذي تنفذه شركة (روس أتوم) الروسية وأن الجدول الزمني المحدد والمتفق عليه مسبقاً يسير بشكل منهجي.

لذا نجد أن تلك الظروف التي يشهدها الاقتصاد العالمي وكذلك التطورات الاقتصادية الحالية على الصعيد الدولي أثرت بالفعل على الاقتصاد المصري خاصة الحرب الروسية

(1) Suzan Abdalmajeed, The Impact of the Russian-Ukrainian Crisis on Egypt's Wheat Imports, Assiut journal Of Agricultural Sciences, 2022.

(2) زيد عبدالوهاب، تداعيات الأزمة الروسية-الأوكرانية علي مصر، مركز دراسات الشرق الأوسط، مح(٢) (٦٤)، ٢٠٢٢م.

الأوكرانية وذلك لأن تداعيات تلك الحرب لم تنحصر على أطراف النزاع فقط بل امتدت للمجتمع الدولي بالكامل ونتيجة لذلك نجد أن ظاهرة التضخم أصبحت ظاهرة عالمية تعاني منها جميع دول العالم خاصة مصر حيث انتقلت إلى جميع الفئات والقطاعات داخل المجتمع المصري، لذا نجد أن الاقتصاد المصري يتحمل ثمناً باهظاً وغير مسبوق من الأعباء الاقتصادية.

الخاتمة

يمكن القول أن الأزمة الروسية الأوكرانية تسببت في إعادة ترتيب المشهد العالمي من جديد ليس فقط من الناحية السياسية ولكن علي مستوي الأمن الغذائي أيضاً، ليدق ناقوس الخطر بأن الغذاء يعد من الأسلحة الهامة التي أصبحت تستخدم لتغيير المشهد السياسي علي مستوي العالم، لذلك نري أن علي الدول المستوردة وخاصة مصر البحث عن آفاق جديدة وأسواق جديدة لتأمين احتياجاتها خاصة من السلع الغذائية والسلع الأساسية، وكذلك إعادة ترتيب الاستراتيجية الوطنية بالاعتماد علي مواردها وذلك لتلبية الجانب الأكبر من احتياجاتها من السلع الأساسية، ولهذا نجد جمهورية مصر العربية بذلت جهد كبير في انتهاج مسار جديد للتكيف مع تلك الأزمة وذلك من خلال محاور متوازنة كتغير في سياستها الخارجية خاصة علاقتها بالدولتين المتنازعتين وذلك لتمتعها بعلاقة تعاون قوي بين البلدين، كما نجد مصر قامت باتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية كتعاونها مع العديد من الدول علي المستوي العالمي وكذا العربي لمواجهة تلك التداعيات التي نتجت عن ذلك الصراع الروسي الأوكراني.

وبعد الانتهاء من هذا الموضوع تخرج الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

- أدت الأزمة الروسية الأوكرانية إلي تعطيل سلاسل الأمداد مما نتج عنه ارتفاع الأسعار العالمية، لذلك شهدت تكاليف استيراد المواد الغذائية والسلع الأساسية ارتفاع بصورة حادة.
- أدت تلك الأزمة إلي زيادة ارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة لمصر نتيجة ارتفاع أسعار السلع حيث تتحمل الموازنة تلك الزيادة.
- تعد مصر مستورداً صافياً للطاقة وفي ظل ارتفاع أسعار الطاقة بسبب تلك الأزمة سينتج عن ذلك تأثير سلبي علي ميزان المدفوعات والموازنة العامة.
- يعتمد العالم بشكل أساسي علي روسيا وأوكرانيا في سد احتياجاته من الحبوب، حيث تلعب تلك الدولتين دوراً كبيراً في التجارة الدولية خاصة الحبوب، لذا نجد مصر تعتمد بنسبة تتخطي الـ ٧٠% من واردتها من محصول القمح علي روسيا وأوكرانيا.
- تعد السياحة الروسية والأوكرانية النسبة الأكبر من السياحة الوافدة لمصر، مما يترتب عليه التأثير بالسلب علي ميزان المدفوعات.

ثانيًا: التوصيات:

- يتوجب على الدول الأفريقية النظر في كيفية استثمار مواردها المحلية بكفاءة.
- العمل علي تعزيز سبل التعاون الاقتصادي الدولي بين مصر والدول العربية لمجابهة الأزمة الاقتصادية التي أثرت علي العالم نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية.
- العمل علي تنويع مصادر استيراد السلع الغذائية والقمح، وكذلك التوسع في زراعة القمح محلياً للوصول لنسبة جيدة من الاكتفاء الذاتي.
- نظرًا لما يمر به العالم من اضطرابات، يجب العمل علي تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي بشكل أفضل.
- الاهتمام بتنويع مصادر الدخل القومي، الدخول السريع في تكتلات اقتصادية وعسكرية قوية.
- يجب التوسع في استخدام الغاز الطبيعي لتوفره محلياً.
- ضرورة الترويج السياحي في أسواق بديلة للسوق الروسي والأوكراني لجذب سائحين جدد.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١. إحصاء البنك الدولي، ٢٠٢١.
٢. إحصاءات البنك الدولي، ٢٠٢١.
٣. أحمد جلال محمود عبده، السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها علي حلف الناتو، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، (١٦٤)، ٢٠٢٢.
٤. أحمد محمد فهمي، عام علي الحرب الروسية الأوكرانية كيف أُلقت بظلالها علي مختلف مناطق العالم، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات، مصر، ٢٠٢٣.
٥. أندي سليمان هندي، أثر العامل الاقتصادي في صناعة القرار السياسي في روسيا، رسالة دكتوراه، سوريا، جامعة دمشق، ٢٠١٧.
٦. بول دونوفان، كبير الاقتصاديين في بنك UBS السويسري حيث يرى أن الأسواق لا تميل إلى تصعيد الأحداث المتطرفة، خاصة عندما تكون ذات طبيعة عسكرية.
٧. تقرير البنك الدولي، ٢٠٢٢.
٨. تقرير البنك الدولي، ٢٠٢٢، ص ٢٠.
٩. تقرير البنك الدولي، ٢٠٢٢، ص ٢١.
١٠. تقرير صندوق النقد الدولي ٢٠٢٢م.
١١. تقرير صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢م.
١٢. الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات المساحة المحصولية والإنتاج، مصر، ٢٠٢١.
١٣. زيد عبدالوهاب، تداعيات الأزمة الروسية-الأوكرانية علي مصر، مركز دراسات الشرق الأوسط، مج(٢) (٦٤)، ٢٠٢٢م.
١٤. شيماء تركان صالح، السياسة الخارجية الروسية جيل القضايا الدولية: انتشار النووي نموذجاً، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، العراق، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢، ص ٣٥.
١٥. صندوق النقد الدولي، مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن: صندوق النقد الدولي، يناير ٢٠٢٢.
١٦. عبد الخالق التهامي، موسم جفاف بالمغرب وأزمة سياسية واقتصادية بتونس والمغرب، المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، ٢٠٢٣/٧/٢.
١٧. محمد علي الخوري، الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على الدول العربية، أبو ظبي، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، ٢٠٢٢، ص ٢٠.

١٨. مدحت نافع، شح الإمدادات: كيف تؤثر أزمة روسيا وأوكرانيا علي الأمن الغذائي في العالم؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٢.
١٩. معهد تور البصري، استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (العراق . إيران . روسيا).
٢٠. وسام إحسان عبد المنعم، الترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي تكتل دول البريكس نموذجاً، مجلة دراسات الكوفة ٥٨، ٢٠٢١، ص ١٦١.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. ACY Securities MENA, ACY Securities provides access to CFDs on the forex, Index, ETF & Commodity markets with transparent pricing, 26/5/2023
2. Suzan Abdalmajeed, The Impact of the Russian–Ukrainian Crisis on Egypt's Wheat Imports, Assiut journal Of Agricultural Sciences, 2022. 4d4d4bc6c6c37702a917ce331e8456.pdf.
3. The Institute of international Finance <http://www.iif.com/research/data>.
4. The Institute of International Finance: <https://www.iif.com/research/data>
5. The World Bank: Emerging Risks to the Recover. (Washington DC World Bank 2022)
6. UN Comtrade Database.
7. Vatansever Adnan, Put over a barrel? "Smart" Sanctions, petroleum and statecraft in Russia. Energy Research & Social Science, 2020.
8. International Energy Agency, www.iea.org
9. world Trade Organization, www.wto.org

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

١. الاتحاد المصري للغرف السياحية، <https://www.etf.eg>
٢. بلومبيرج، اقتصاد الشرق، <https://www.asharqbusiness.com>
٣. البنك الدولي، <https://www.albankaldawli.org>
٤. البنك الدولي، <https://www.albankaldawli.org>
٥. البنك الدولي، <https://www.albankaldawli.org>
٦. الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، البنك المركزي المصري، وزارة السياحة.
٧. خريطة التجارة الدولية، <https://www.trademap.org>
٨. دليليت راثا، حرب في خضم جائحة كورونا، تاريخ الإسترداد ٢٦ / نوفمبر ٢٠٢٢، على موقع: bank.orglar/blogs. World
٩. فريد بلحاج، ضغوط متفاقمة: الحرب في أوكرانيا وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٧ أبريل من مدونات البنك الدولي:

Blogs.worldbank.org/ax/arabvoices/ Compunded/ stress-impiact-war

١٠. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة:

<https://www.un.org/africareneulal/section>

١١. مجلس الحبوب العالمي، <https://www.igc.int>

١٢. مجلس السفر والسياحة العالمي (WTTC): www.wttc.org

١٣. محمد المنشاوي، ما مدى تأثير حرب روسيا وأوكرانيا على الاقتصاد العالمي؟، الجزيرة نت، ٢٠٢٣/٣/٢٢.

١٤. منظمة الأغذية والزراعة، <https://www.fao.org>

١٥. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو): <http://www.fao.org>

١٦. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو): <https://www.fao.org>

١٧. مواقع إلكترونية + مودرن دبلوماسي، موقع الجزيرة نت.

١٨. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: <https://unctad.org/en/pages/.aspx>

١٩. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

<https://www.unctad.org/en/pages/.aspx>

٢٠. موقع مودرن دبلوماسي، ٢٠٢٣/٧/١٢م.

٢١. نورهان الشيخ، تداعيات التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا علي الأقليم، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، <http://futureuae.com/ar-AE/mainpage/Item/7129>،

تم الأطلاع ١٥-١١-٢٠٢٤م

٢٢. وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية، <https://www.petroileum.gov>.

٢٣. وزارة السياحة المصرية، <https://www.antiquities.gov>.

٢٤. الوكالة الدولية للطاقة، <https://www.iea.org>

25. <https://www.marefa.org>



التنظيم القانوني للمعلومات المضللة والزائفة

في ضوء القانون الدولي العام

الدكتور

منى إبراهيم محمد الشيخ

مدرس مساعد بكلية الحقوق

قسم القانون الدولي جامعة بنها

mona.elshekh@flaw.bu.edu.eg